Photo: Abdel-Hameed Al Nasier/ILO, CC BY-NC-ND 2.0.

دور برامج التأمين الاجتماعي في التصدي للمخاطر التي يواجهها العاملون في قطاع الزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

لوكاس فريشي ساتو ونورجيلا محمد (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل)

منظمة العمل الدولية

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

international policy centre for inclusive growth

تقرير بحثي رقم 80

دور برامج التأمين الاجتماعي في التصدي للمخاطر التي يواجهها العاملون في قطاع الزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

بقلم لوكاس ساتو ونورجيلا محمد

(c) مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل،
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)،
منظمة العمل الدولية، 2022

هذا المنشور هو أحد مخرجات اتفاقية الأمم المتحدة بين مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل والمكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للشرق الأدنى وشمال إفريقيا والمكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية.

مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل هو شراكة بين الأمم المتحدة وحكومة البرازيل، من أجل تعزيز التعلم فيما بين بلدان الجنوب بشأن السياسات الاجتماعية، ويرتبط المركز ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البرازيل، ووزارة الاقتصاد ومعهد البحوث الاقتصادية التطبيقية التابع لحكومة البرازيل.

المؤلفون

لوكاس فرشي ساتو (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل)

نورجيلا محمد (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل)

منسقو البحث

شارلوت بيلو(مركز السياسات الدولية من اجل النمو الشامل)

فابيو فيراس سواريس (مركز السياسات الدولية من اجل النمو الشامل)

داليا أبو الفتوح (المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للشرق الأدنى وشمال إفريقيا)

لوكا بيليرانو (المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية)

ليا بو خاطر (المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية)

المتعاونون

جريتا كامبورا (المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة)

عمر بنعامور (المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة)

ولاء طلعت (المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للشرق الأدنى وشمال إفريقيا – سابقاً)

تصميم فريق المنشورات

مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل

روبرتو أستورينو، فلافيا أمارال، بريسيلا ميناري، مانويل ساليس

لا تعني التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذا المنتج الإعلامي التعبير عن أي رأي مهما كان من جانب مركز السياسة الدولية للنمو الشامل / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، أو منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطاتها ، أو فيما يتعلق بتعيين حدودها أو حدودها. إن ذكر شركات أو منتجات معينة من الشركات المصنعة ، سواء تم تسجيل براءات اختراع لها أم لا ، لا يعني أن هذه الشركات أو المنتجات قد تم اعتمادها أو التوصية بها من قبل مركز السياسة الدولية للنمو الشامل / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الدول أو منظمة العمل الدولية تفضيلاً على سواها ذات طبيعة مماثلة لم يرد ذكرها. الآراء المعبر عنها في هذا المنتج الإعلامي هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات مركز السياسة الدولية للنمو الشامل / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو منظمة العمل الدولية.

يشجع مركز السياسة الدولية للنمو الشامل / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو منظمة العمل الدولية على استخدام واستنساخ ونشر المواد في هذا المنتج الإعلامي. ما لم يُذكر خلاف ذلك ، يجوز نسخ المواد وتنزيلها وطباعتها للدراسة الخاصة ، ولأغراض البحث والتعليم ، أو لاستخدامها في المنتجات أو الخدمات غير التجارية ، شريطة أن يكون ذلك الإقرار المناسب من مركز السياسة الدولية للنمو الشامل / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية بوصفهما المصادر وأصحاب حقوق الطبع والنشر ، وأنه لا يفترض تأييد مركز السياسات الدولية للنمو الشامل / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولا منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ولا منظمة العمل الدولية لآراء المستخدمين أو منتجاتهم أو خدماتهم ضمنيًا بأي شكل من الأشكال.

منتجات المنظمة الإعلامية متاحة على موقع المنظمة على الإنترنت (www.fao.org/publications) ويمكن شراؤها من خلال publication-sales@fao.org.

منشورات IPC-IG / UNDP متاحة على الإنترنت على الموقع www.ipcig.org/publications مجانًا.

منشورات IPC-IG متاحة على الإنترنت على www.ipcig.org ويمكن طلب الاشتراكات عبر البريد الإلكتروني إلى ipc@ipc-undp.org.

الاقتباس المُقترح: لوكاس ساتو ونورجيلا محمد - 2022. "دور برامج التأمين الاجتماعي في التصدي للمخاطر التي يواجهها العاملون في قطاع الزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا." *التقرير البحثي رقم 80* - القاهرة وبيروت وبرازيليا: المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للشرق الأدنى وشمال إفريقيا، والمكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية، ومركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل.

ISSN: 2526-0499

دور برامج التأمين الاجتماعي في التصدي للمخاطر التي يواجهها العاملون في قطاع الزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

شكر وتقدير

هذا التقرير البحثي نتاج شراكة بين مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل والمكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للشرق الأدنى وشمال إفريقيا، والمكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية.

أعد هذه الورقة لوكاس ساتو ونورجيلا محمد (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل)، بتنسيق من شارلوت بيلو، فابيو فيراس (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل)، لوكا بيليرانو، ليا بو خاطر (المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية)، داليا أبو الفتوح (المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للشرق الأدنى وشمال إفريقيا).

يود فريق البحث بمركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل أن يشكر لوكا بيلليرانو وليا بو خاطر (المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية)، وداليا أبو الفتوح، ولاء طلعت، وجريتا كامبورا، وعمر بن عمور (منظمة الاغذية والزراعة)، ، وشيرين العزاوي، ووليد مرواني (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، وميرا بيرباوم، وكريستينا بيرندت، وكروم ماركوف (منظمة العمل الدولية) على المراجعة الشاملة والتعليقات والاقتراحات القيمة خلال إعداد هذا العمل. كما يود الفريق أن يشكر جميع المشاركين من وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الحكومية والجمعيات التعاونية الزراعية الذين شاركوا في المقابلات والمناقشات التي جرت في نطاق هذا المشروع البحثي.

المحتويات

شكر وتقدير 4

1. المقدمة 8

2. ما هي المخاطر الرئيسية التي يواجهها العاملون في قطاع الزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟ 9

1.2 المخاطر المتعلقة بالصحة ومعوقات تغطية الرعاية الصحية 9

2.2 السلامة المهنية وإصابات العمل 10

3.2 عدم استقرار العمل والبطالة وخسائر الدخل 12

4.2 المخاطر المرتبطة بالسن 13

5.2 المخاطر المرتبطة بالبيئة 14

3. ما هي تعديلات برامج التأمين الاجتماعي التي يمكن أن تستجيب للمخاطر التي يواجهها العاملون في قطاع الزراعة ؟ 15

1.3 التأمين الصحي 16

2.3 استحقاقات إصابة العمل 17

3.3 إعانات البطالة 18

4.3 المعاشات التقاعدية، بما في ذلك معاشات كبار السن 19

5.3 التوسع إلى ما بعد التأمين الاجتماعي: التأمين الزراعي 20

4. ما هي أوجه المفاضلة الرئيسية بين التصاميم المختلفة لبرامج التأمين الاجتماعي؟ مناقشة البرامج الموازية مقابل البرامج المتكاملة؛ والتغطية الطوعية مقابل التغطية الإلزامية 22

1.4 البرامج المتكاملة مقابل الموازية 22

2.4 التغطية الإلزامية مقابل الطوعية 24

5. النقاط الرئيسية 26

المراجع 28

قائمة الصناديق

المربع 1. مصر: المضي قدما نحو التغطية الصحية الشاملة 17

المربع 2. الهند: توسيع نطاق الوصول إلى الضمان الاجتماعي والتأمين ضد إصابات العمل لعمال البناء 18

المربع 3. البرازيل: إعانة البطالة لصغار الصيادين و"العمال المؤمَّن عليهم بشكل خاص" 19

المربع 4. حالة نظام المعاشات التقاعدية الريفية الجديدة في الصين 20

المربع 5. البرازيل وتركيا: النهج المختلفة لبرامج التأمين الزراعي 21

المربع 6. تونس: التكامل كوسيلة لتسهيل الدعم غير المباشر وتنقل العمل 24

قائمة الجداول

الجدول 1. البرامج الإلزامية مقابل البرامج الطوعية: ملخص للمزايا والعيوب الرئيسية 25

الجدول 2. النقاط الرئيسية 27

1. المقدمة

تتفاوت الأهمية الاقتصادية لقطاع الزراعة تفاوتًا كبيرًا فيما بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.[1] وفقًا لتقارير البنك الدولي (2020)، على الرغم من أن العاملين في قطاع الزراعة يمثلون ٪18,7 من القوة العاملة في المنطقة العربية[2] ككل في عام 2019، ففي بعض البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، يكون القطاع مسؤولاً على الأقل عن ربع القوة العاملة: ٪52,7 في موريتانيا، و٪40,3 في السودان، و٪35,9 في المغرب، و٪29,6 في اليمن، و٪25 في مصر.

تُظهر تقديرات منظمة العمل الدولية (منظمة العمل الدولية، 2018 ب) أن أكثر من ٪90 من العاملين في قطاع الزراعة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل يعملون في وظائف غير نظامية، وعادة لا يحظى هؤلاء العمال بتغطية برامج التأمين الاجتماعي ومزاياه،[3] مثل معاشات الشيخوخة، وإعانات إصابات العمل، وتقديمات الأمومة والتأمين الصحي.[4] وفي حالة العاملين في قطاع الزراعة في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، هناك العديد من المعوقات التي تمنعهم من التسجيل في برامج التأمين الاجتماعي والوصول إليها، بما في ذلك الاستبعاد من الأطر القانونية؛ والمعوقات المالية؛ والمعوقات الإدارية والمؤسسية؛ وتحديات المشاركة والتحديات المعلوماتية (ساتو2021 أ؛ منظمة العمل الدولية، 2021 أ). في الوقت نفسه، من المرجح أن يواجه العاملون في قطاع الزراعة مخاطر صحية واقتصادية وبيئية واجتماعية (أليو وأوكامبو، 2019)، وهذا يعني أن واحدة من الفئات السكانية الأكثر تعرضًا للمخاطر الفردية والمتغايرة هي أيضًا واحدة من أقل الفئات حمايةً من خلال مزايا التأمين الاجتماعي. تبنت العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل عدداً من الحلول لجعل برامج التأمين الاجتماعي الخاصة بها تغطي احتياجات العاملين في قطاع الزراعة، مثل توسيع تغطية التأمين الصحي ، وتقديم مزايا إصابات العمل ، وإنشاء إعانات البطالة.

وفي ضوء هذه الخلفية، يهدف هذا التقرير البحثي إلى فهم المخاطر الرئيسية التي يواجهها العاملون في قطاع الزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإمكانية أن تؤدي مزايا التأمين الاجتماعي المختلفة إلى التخفيف من حدتها. وهي تستند إلى مخطط النهج المشترك الذي وضعته منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية لسكان الريف (منظمة العمل الدولية ومنظمة الفاو، 2021)، وهي ورقة عمل صادرة عن مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن حالة التأمين الاجتماعي للعاملين في قطاع الزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (ساتو، 2021 ب)، وإعلان المنتدى الوزاري "مستقبل الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية: بناء رؤية لما بعد واقع كوفيد-19"،[5] وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى موافقة الوزارات على المواضيع التالية:

- **"استعراض الجهود المبذولة لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية** لتشمل الفئات الضعيفة بشكل خاص مثل الأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء **والعاملين في الاقتصاد غير النظامي والريفي وجميع العمال المهاجرين واللاجئين والأشخاص المتنقلين"**؛ و

- **"ضمان الوصول إلى الحماية الاجتماعية الكافية للعمال في جميع أنواع العمالة - النظامية وغير النظامية** - وجعل أنظمة الحماية الاجتماعية أكثر شمولاً وفعالية كعناصر تمكينية لاستراتيجيات إضفاء الطابع الرسمي على المستوى الوطني".

1 تعتبر هذه الورقة أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تضم البلدان التالية: الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس ومصر وإيران والعراق والأردن ولبنان والسودان وسوريا والمملكة العربية السعودية والكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان واليمن والأراضي الفلسطينية المحتلة. يرجى الرجوع إلى المذكرة المنهجية للمفاهيم الأساسية الأخرى <https://t.ly/59YK> للاطلاع على تعريف المفاهيم الأساسية الأخرى.

2 تعريف البنك الدولي لـ "الدول العربية" هو الأقرب لتعريف منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المعتمد في هذه الورقة. ويشمل المتوسط بالنسبة للدول العربية جميع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، باستثناء إيران، بالإضافة إلى الصومال وجزر القمر وجيبوتي.

3 انظر المذكرة المنهجية <https://t.ly/59YK> لتعريف التأمين الاجتماعي.

4 حللت مؤلفات العمل العمال غير النظاميين من وجهات نظر مختلفة، وهناك مزيد من الحرص على استبعادهم من استحقاقات الدولة بسبب عوامل مثل اللوائح المرهقة والضرائب المفرطة التي تمنع الشركات من إضفاء الطابع الرسمي على علاقات العمل. تقترح وجهة نظر أخرى "فرضية الخروج"، والتي بموجبها يقوم أصحاب العمل والعمال وأسرهم بإجراء تحليلات ضمنية للتكلفة والعائد على مزايا الانتقال إلى الإجراءات الشكلية، وغالبًا ما يختارون ترتيبات العمل غير الرسمي، وفي هذه الحالة، يرتبط مستوى عالٍ من السمة غير الرسمية بفكرة أن الحماية التي توفرها الدولة لا تؤتي ثمارها وأن هناك قدرة إنفاذ ضعيفة (بيري وآخرون 2007).

5 اقرأ الإعلان الكامل على الرابط: https://socialprotection.org/discover/publications/ministerial-forum-declaration-future-social-protection-arab-region-building

هذا التقرير هو الأول في سلسلة من ثلاثة تقارير نتجت عن هذا الجهد،[6] يتناول التقريران الثاني والثالث المعوقات المالية والإدارية الرئيسية لتوسيع تغطية برامج التأمين الاجتماعي، على التوالي. ويهدف هذا التقرير إلى الإجابة على سؤال البحث الرئيسي التالي: **ما هي مزايا التأمين الاجتماعي ومميزات التصميم الأكثر ملاءمة للتصدي للمخاطر التي يواجهها العاملون في قطاع الزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟**، كما يولي اهتمامًا خاصًا لسلسلة من الأسئلة البحثية الثانوية المتعلقة بسمات التصميم الرئيسية لبرامج التأمين الاجتماعي الخاصة بالعاملين في قطاع الزراعة: ما هي المخاطر الرئيسية التي يواجهها العاملون في قطاع الزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟ ما هي تعديلات برامج التأمين الاجتماعي التي يمكن أن تستجيب للمخاطر التي يواجهها العاملون في قطاع الزراعة؟ ما هي المفاضلات الرئيسية بين التصاميم المختلفة لبرامج التأمين الاجتماعي (برامج موازية مقابل برامج متكاملة؛ تغطية طوعية مقابل تغطية إلزامية)؟

يتناول القسم الثاني من هذه الورقة المخاطر الرئيسية والمحددة التي يواجهها العاملون في قطاع الزراعة، بهدف تمييز هذه المخاطر عن تلك التي يواجهها العمال في القطاعات غير النظامية الأخرى، وربط هذه المخاطر بمزايا التأمين الاجتماعي التي يمكن أن تساعد في معالجتها، والتي يتم تناولها بشكل أكبر في القسم الثالث. ويناقش القسم الرابع خيارات التصميم الرئيسية التي يتعين على صانعي السياسات أخذها في الاعتبار عند توسيع تغطية برامج التأمين الاجتماعي للعاملين في قطاع الزراعة. ويختتم تقرير البحث بتلخيص النقاط الرئيسية للبحث.

تعتمد المنهجية المستخدمة في إعداد هذا التقرير والتقريرين الآخرين في هذه السلسلة على مراجعة مكتبية للمؤلفات ذات الصلة، وورش العمل (مناقشات مجموعات التركيز)، والمقابلات شبه المنظمة مع المخبرين الرئيسيين من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. عُقدت ورشتا عمل في عام 2021 (في شهري أغسطس وديسمبر) بمشاركة 43 من أصحاب المصلحة، بما في ذلك ممثلو الوزارات المعنية ومؤسسات الضمان الاجتماعي الوطنية، والباحثون والأكاديميون، وخبراء من وكالات الأمم المتحدة، كما أُجريت 15 مقابلة أخرى شبه منظمة مع المبلغين الرئيسيين مع ممثلي نقابات وجمعيات العاملين في قطاع الزراعة في الفترة بين شهري سبتمبر ونوفمبر 2021 (عبر الإنترنت وعبر الهاتف)، وكان أصحاب المصلحة الذين شاركوا في كل من ورش العمل والمقابلات من الجزائر ومصر والعراق ولبنان والمغرب والأراضي الفلسطينية المحتلة والسودان، وقد تمت دعوتهم لمناقشة المخاطر الرئيسية التي تواجه العاملين في قطاع الزراعة في المنطقة والمعوقات الرئيسية التي تحول دون توسيع برامج التأمين الاجتماعي في القطاع. يمكن الاطلاع على تفاصيل حول منهجية السلسلة في "المذكرة المنهجية" <https://t.ly/59YK>.

2. ما هي المخاطر الرئيسية التي يواجهها العاملون في قطاع الزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

يعرض هذا القسم المخاطر التي يواجهها العاملون في قطاع الزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفقًا لنتائج المقابلات المتعمقة ومناقشات مجموعات التركيز، ويحاول التقرير - كلما كان ذلك ممكناً - التمييز بين فئات مختلفة من العمال في قطاع الزراعة، وقد تم استكمال نتائج المقابلات والمناقشات من خلال مراجعة المؤلفات والبيانات المتاحة. وتمت مناقشة مزايا التأمين الاجتماعي التي يمكن أن تساعد في التخفيف من حدة المخاطر المعروضة في هذا القسم في الجزء الثالث من هذه الورقة. ويمكن للقارئ النقر فوق رمز كل فئة من فئات المخاطر المعروضة أدناه ليتم توجيهه إلى مزايا التأمين الاجتماعي المتعلقة بها.

1.2 المخاطر المتعلقة بالصحة ومعوقات تغطية الرعاية الصحية

خلال المقابلات مع المخبرين الرئيسيين، أشار ممثلون من العراق ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة والسودان إلى أنه من المحتمل أن يواجه العاملون في قطاع الزراعة مشاكل صحية بسبب التعرض للمواد الكيميائية ومبيدات الآفات السامة والأمراض المنقولة بالمياه (مثل الدوسنتاريا والبلهارسيا والملاريا). علاوة على ذلك، أشار الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات إلى أنه عادة لا يحظى العاملون في قطاع الزراعة بتغطية برامج التأمين الصحي. على سبيل المثال، أشار شخص تمت مقابلته من الاتحاد الوطني المغربي لقطاع الزراعة إلى أن حوالي 16٪ فقط من العاملين في قطاع الزراعة مشمولون بمزايا الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في البلاد، والذي يوفر مزايا التأمين الصحي.

6 اطلع على <https://t.ly/DSPx> و <https://t.ly/dRel>.

وتؤكد الأدلة العالمية أن المجتمعات الريفية أكثر عرضة للأمراض العامة والمهنية، وقد تمت مناقشة البند الأخير في القسم التالي. وترتبط الأمراض العامة بين المجتمعات الريفية بظروف مثل السكن غير الملائم وتدني حالة الصرف الصحي، والتعرض للأمراض الحيوانية والطفيلية المعدية، وهو ما يجعل الأمراض الوبائية والمتوطنة أكثر انتشارا في المناطق الريفية، مما يزيد من سوء الحالة الصحية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الريفية (منظمة العمل الدولية، 2000).

كما يقدم تقرير أصدرته منظمة العمل الدولية في عام 2015 أدلة عالمية شاملة على عدم المساواة بين المناطق الريفية والحضرية في الحصول على الرعاية الصحية، بناءً على بيانات من 174 بلد. وخلص هذا التقرير إلى أن سكان الريف يُستبعدون في كثير من الأحيان من الرعاية الصحية أكثر من نظرائهم في المناطق الحضرية. ففي حين أن 22٪ من سكان الحضر يفتقرون إلى التغطية الصحية، فإن هذا الرقم يرتفع إلى 56٪ لسكان الريف (شيل – أدلونج، 2015). في إثيوبيا، على سبيل المثال، توصلت دراسة إلى أن الصدمات المتعلقة بالصحة هي سبب رئيسي لقلق المزارعين وتقلب دخلهم (دركون – هودينت – فولديهانا، 2005)، وفي السودان، توصلت دراسة أخرى إلى أن معدل الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية الروتينية السابقة للولادة بين النساء في الحضر أعلى بخمس مرات تقريبًا من نظيره بين النساء اللاتي يعشن في المناطق الريفية (ابنعوف، فان دن بورن، ومارس، 2007).

وفقًا لقرنفل (2012)، في الدول العربية، تتضمن بعض العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى استبعاد سكان الريف من خدمات الرعاية الصحية ما يلي: (1) عدم المساواة بين المناطق الريفية والحضرية، حيث تفتقر المناطق الريفية عادةً إلى المرافق الصحية ويتركز فيها الأشخاص الأكثر عرضة لخطر الفقر والاستبعاد الاجتماعي؛ (2) وعوائق النقل، حيث يقطع الناس في المناطق الريفية مسافات طويلة للذهاب إلى المرافق الصحية وغالبًا ما يعانون من نقص وسائل النقل العام. وفي بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يتعين على المرأة انتظار ولي أمرها لتوفير وسيلة للانتقال أو لمرافقتها، ويواجه بعض الأشخاص ذوي الإعاقة أيضًا تحديات أخرى بسبب نقص وسائل النقل الملائمة لاحتياجاتهم الخاصة.

2.2 السلامة المهنية وإصابات العمل

مخاطر السلامة المهنية هي فئة المخاطر التي تكرر ذكرها أكثر من غيرها في المقابلات مع المخبرين الرئيسيين. وذكر جميع الممثلين من **الجزائر ومصر والعراق ولبنان والمغرب والأراضي الفلسطينية المحتلة والسودان** هذه المخاطر.

وتؤكد الأدلة العالمية أن الزراعة هي أحد أكثر القطاعات خطورة للعمل فيها، حيث تسجل نصف إجمالي حالات الوفيات أثناء العمل التي تحدث سنوياً (منظمة العمل الدولية، 2000). وعلى وجه الخصوص، غالبًا ما يعمل الصيادون في ظروف غير آمنة وغير صحية بسبب القوارب غير المناسبة، وتلوث المياه، وقضاء فترات طويلة في البحر، ونقص المأوى الذي يمكن الوصول إليه، وبُعد مرافق الرعاية الصحية (الفاو، 2016). ويعاني المزارعون أيضًا من زيادة معدلات الإصابة ببعض أنواع السرطان، وأمراض الجهاز التنفسي، وفقدان السمع الناجم عن الضوضاء، والأمراض المرتبطة بالحرارة، والمخاطر الكيميائية وبيئة العمل المرتبطة بنقص الاحتياطات وظروف العمل الآمنة (منظمة العمل الدولية، 2013).

وسلط المخبرون العراقيون [7] الذين أجريت معهم مقابلات الضوء على **عدم وجود إرشادات ومعايير السلامة** لتنظيم العمل في قطاع الزراعة. أشار ممثلون من العراق [8] ولبنان [9] والسودان [10] والأراضي الفلسطينية المحتلة [11] إلى أن العاملين في قطاع الزراعة أكثر عرضة للمعاناة من مشاكل صحية بسبب **الافتقار إلى معدات الحماية الكافية للتعامل مع الكيماويات والمبيدات السامة**، وذكر الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من جميع البلدان أيضًا أن العمل في هذا القطاع **شديد الخطورة** بسبب ضرورة العمل في الهواء الطلق في ظروف مناخية غير مواتية (مثل الحر الشديد أو البرد القارس، وسوء الأحوال الجوية في البحر)؛ والعمل لساعات طويلة خلال مواسم الحصاد؛ والجهد البدني المكثف، خاصة لصغار المنتجين الذين ليس لديهم إمكانية الوصول إلى الآلات الموفرة للعمالة. وبسبب هذه العوامل، فإن العاملين في قطاع الزراعة أكثر عرضة **لإصابات العمل** من فئات العمال الأخرى.

7 ممثل العاملين في قطاع الزراعة من اتحاد المهندسين الزراعيين في كوردستان (العراق)

8 ممثلو العاملين في قطاع الزراعة من الاتحاد العام لنقابات عمال العراق واتحاد المهندسين الزراعيين في كردستان (العراق)

9 ممثل العاملين في قطاع الزراعة من اتحاد العاملين في قطاع الزراعة ولجنة اتحاد العاملات - شمال لبنان (لبنان)

10 ممثل العاملين في قطاع الزراعة من جمعية طيبة للإنتاج الزراعي (السودان)

11 مندوب العاملين في قطاع الزراعة من اتحاد لجان العمل الزراعي (الأراضي الفلسطينية المحتلة)

علاوة على ذلك، **لا يتم تغطية معظم العاملين في قطاع الزراعة بمزايا التأمين الاجتماعي الخاصة بإصابات العمل**، على الرغم من تعرضهم بشكل أكبر للمخاطر المهنية. وقد سلط ممثل العاملين في قطاع الزراعة الفلسطيني الضوء[12] على أن التأمين ضد إصابات العمل يقع تحت مسؤولية صاحب العمل، لكن الغالبية العظمى من العاملين في قطاع الزراعة لا يتلقون أي تعويضات. وتُظهر المؤلفات أن عدم الامتثال للاستحقاقات المقدمة من حيث مسؤولية صاحب العمل هي مسألة شائعة، ويقدم صاحب العمل أيضًا مستوى محدودًا من التعويض، ونادرًا ما يغطي المخاطر المرتبطة بالتعويض طويل الأجل ويقوض مبدأ التضامن (منظمة العمل الدولية، 2021 ج).

أشار المخبرون الرئيسيون من العراق [13] ولبنان [14] والسودان [15] والمغرب [16] ومصر [17] والجزائر [18] أن المرأة تتأثر بشكل خاص بانعدام السلامة المهنية. وعادة ما يعملن ساعات أكثر من الرجال كما أنهن مسؤولات عن الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال. وتتمتع النساء في المزارع بقدرة أقل على الوصول إلى الأصول الإنتاجية مثل الآلات المناسبة، كما أنهن مسؤولات عن المهام التي تتطلب جهدا بدنيا كبيرا مثل حراثة الأرض وإزالة الأعشاب الضارة وإعداد البذور ومعالجة المحاصيل. وفي مجتمعات الصيد، تدعم النساء في الغالب الأنشطة البرية مثل جمع الأسماك وتمليحها وتجفيفها وتدخينها، مما يعرضهن أيضًا لاستنشاق الأبخرة المتصاعدة أثناء تجفيف الأسماك (بوزيدي – النور – مؤمن، 2011، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة العمل الدولية، 2020، منظمة الفاو، 2019، منظمة الفاو – التقييم الكيميائي والفني، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2014؛ منظمة الأغذية والزراعة، 2021).

أعرب مخبرون من المغرب[19] والجزائر[20] وتونس[21] عن مخاوفهم بشأن المخاطر المرتبطة بالنقل غير الملائم، لا سيما بالنسبة للنساء. وتؤكد الأرقام الصادرة عن المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أهمية هذه المسألة. ومن عام 2016 إلى عام 2020، سجل المنتدى 40 حالة وفاة و530 إصابة بين العاملات الريفيات في البلاد بسبب النقل الخطير (CREDR 2021 - المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2020)، وفي عام 2019، حث المجتمع المدني والنقابات الزراعية الحكومة التونسية على تنظيم نقل العاملين في قطاع الزراعة بعد حادث أدى إلى وفاة 13 امرأة وإصابة 20 أخريات. ونتيجة لهذه التعبئة، صدر القانون رقم 51 لسنة 2019 [22] لتنظيم النقل للعاملين في قطاع الزراعة. ومع ذلك، استمر وقوع الحوادث بسبب نقص القدرة والإرادة السياسية لفرض الامتثال للقانون (المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2020)، ولا تتلقى معظم النساء أي تعويض عندما يتعرضن لحوادث في طريقهن إلى العمل أو منه، حيث إن 10,5٪ فقط من النساء الريفيات مشمولات ببرامج التأمين الاجتماعي في تونس (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2016). وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن البرامج الوطنية لإصابات العمل - إن وجدت - لا تغطي غالبًا حوادث الطرق أثناء تنقل العمال، مما يشير إلى وجود فجوة في تصميم هذه البرامج.

وسلط تقرير أعده اتحاد لجان العمل الزراعي (اتحاد لجان العمل الزراعي، 2022) [23] الضوء على مخاطر الصحة والسلامة المهنية التي يواجهها العاملون في قطاع الزراعة الفلسطينيون. وبحسب هذا التقرير، أشار 85٪ من المستجيبين إنهم يتعرضون لمخاطر مختلفة ناتجة عن بيئة عملهم، مثل الحوادث أو الإصابات أو الأمراض الناتجة عن التعامل مع المواد الخطرة بشكل يومي وظروف العمل القاسية مع الغياب التام للوقاية العامة وتدابير السلامة. وعلاوة على ذلك، ذكر 62٪ من المستجيبين أنهم يعملون أكثر من 8 ساعات في اليوم، ويتعرض هؤلاء العمال لأشعة الشمس لساعات طويلة وللبرودة في جنوب الأرض الفلسطينية المحتلة، وكذلك المبيدات الحشرية التي تسبب أمراض الجهاز التنفسي والأمراض الجلدية، وعلى الرغم من هذه المخاطر، ذكر 80٪ من المستجيبين أنهم لا يتلقون أي تعويضات في حالات إصابات العمل (المرجع نفسه).

12 المرجع نفسه

13 ممثلو العاملين في قطاع الزراعة من اتحاد مجالس ونقابات العمال (فرع كركوك) والاتحاد العام لنقابات عمال العراق

14 ممثل العاملين في قطاع الزراعة من لجنة اتحاد العاملات - شمال لبنان

15 مزارع صغير من السودان

16 ممثل العاملين في قطاع الزراعة عن اتحاد العاملين في قطاع الزراعة (المغرب)

17 ممثل العاملين في قطاع الزراعة من جمعية "إيدي في إيدك" (مصر)

18 ممثل العاملين في قطاع الزراعة من الاتحاد الوطني للزراعة (الجزائر)

19 ممثل العاملين في قطاع الزراعة عن اتحاد العاملين في قطاع الزراعة (المغرب)

20 ممثل العاملين في قطاع الزراعة من الاتحاد الوطني للزراعة (الجزائر)

21 أحد الباحثين من مركز البحوث والدراسات الاجتماعية (تونس)

22 انظر الرابط: http://extwprlegs1.fao.org/docs/pdf/tun195580.pdf

23 تستند النتائج إلى الردود على الاستبيان المقدم من 885 من العاملين الزراعيين الفلسطينيين المختارين عشوائياً

كما أشارت دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية مع العاملين في إنتاج المحاصيل في الحقول المفتوحة والبساتين والصوبات الزراعية في محافظتي عكار والبقاع في لبنان إلى غياب تدابير السلامة المهنية. وأشار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في هذه المناطق إلى أن التعرض لمبيدات الآفات يمثل خطرًا كبيرًا من مخاطر العمل، والبعض يخلطون المبيدات بأيديهم، ويلبسون ملابس عادية بدون أي معدات وقائية خاصة عند خلط المبيدات ورشها، مما يعرض أسرهم، ومنهم الأطفال، للمواد الكيميائية السامة. وذكر العاملون في الحقول المكشوفة تعرضهم في فصل الصيف لحوادث إغماء متكررة، وهذه الحوادث أكثر شيوعًا في فصل الشتاء، حيث يتعرض العمال للبرد والرطوبة، مما يسبب إصابتهم بأمراض الجهاز التنفسي. ومع ذلك، فإن نسبة صغيرة فقط من العمال الذين أجرت معهم منظمة العمل الدولية مقابلات أبلغوا عن هذه الحوادث كأمراض مرتبطة بالعمل، وربما يرجع ذلك إلى عدم وجود حدود واضحة بين أماكن معيشتهم (الخيام) ومكان عملهم (المزرعة) (يصدر قريباً عن منظمة العمل الدولية).

كما يتعرض المهاجرون والنازحون قسراً بشكل خاص لظروف عمل غير آمنة. وقد أظهرت دراسة استقصائية أجريت مع العاملين في قطاع الزراعة السوريين في الأردن أن 76٪ من أصحاب العمل في قطاع الزراعة لم يقدموا تدريبًا أو معدات في مجال الصحة والسلامة المهنية للعمال الزراعيين، وأن 83٪ من العاملين في قطاع الزراعة السوريين لم يكونوا مسجلين في برامج التأمين الاجتماعي (قطاع، بيرن، العربيات، 2018). كما لوحظ عدم وجود تأمين ضد حوادث العمل للعمال الزراعيين السوريين في دراسة استقصائية أجريت مؤخرًا في لبنان (يصدر قريباً عن منظمة العمل الدولية).

3.2 عدم استقرار العمل والبطالة وخسائر الدخل

وأشار مخبرون من **مصر والعراق والمغرب والسودان** إلى العمالة غير المستقرة والبطالة باعتبارها مخاطر تشغل العاملين في قطاع الزراعة، ولا سيما العمال بأجر في القطاع غير النظامي. وصرح أحد ممثلي العاملين في قطاع الزراعة في المغرب[24] أن البطالة قد تفاقمت بسبب أزمة كوفيد-19. علاوة على ذلك، أوضح أحد العاملين في قطاع الزراعة من السودان[25] أن العمال بأجر يتم تعيينهم وفقًا لموسمية الإنتاج ويمكن فصلهم أو استبدالهم دون سابق إنذار، ونظرًا للطبيعة العرضية أو الموسمية لعقود العمل، فإن معظم العاملين في قطاع الزراعة، وخاصة العاملين في قطاع الزراعة غير النظاميين، لا يمكنهم الوصول إلى استحقاقات الضمان ضد البطالة. وتُظهر المؤلفات أن الطبيعة المتقلبة للعمل ومستويات الدخل المنخفضة تجعل العمال العرضيين أقل عرضة للاستثمار في التدريب أو تراكم المدخرات والاستثمار في وظائف بديلة، مما يجعلهم أكثر عرضة للعيش في فقر مزمن والعمل في ظروف غير آمنة (منظمة العمل الدولية، 2008).

كما تكررت الإشارة إلى المخاطر المتعلقة بالدخل من قبل المخبرين الرئيسيين عن العاملين في قطاع الزراعة من **الجزائر ومصر والعراق ولبنان والمغرب والأراضي الفلسطينية المحتلة والسودان**، وكذلك من قبل خبراء من مصر والأردن وتونس خلال المناقشات الجماعية. وهناك جانبان لهذه المخاطر، أولهما عدم استقرار الدخل، والذي يرتبط بموسمية العمل المذكورة أعلاه في قطاع الزراعة والاعتماد على الموارد الطبيعية، أما الجانب الثاني فهو انخفاض الدخل أو الرواتب، وهو ما يرتبط بانتشار العاملين في القطاع غير النظامي الذين يتقاضون رواتب تقل عن الحد الأدنى القانوني للأجور. سلط أحد المشاركين في مقابلة العاملين في قطاع الزراعة من المغرب[26] الضوء على أنه حتى بالنسبة للموظفين في قطاع الزراعة النظامي والذين يتلقون الحد الأدنى للأجور، إن الأجر غير كافٍ لضمان معيشة لائقة وهو أقل من الحد الأدنى للأجور للعاملين في القطاعات الأخرى، على النحو المنصوص عليه في قانون العمل الوطني. وقد عززت نتائج دراسة استقصائية أجراها اتحاد لجان العمل الزراعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة هذا التصور، حيث وجدت أن 90٪ من المزارعين يتلقون متوسط أجر يومي يبلغ 88 شيكل (27,79 دولار أمريكي)، بينما أشار 82,8٪ إلى أن دخلهم لا يكفي لتلبية احتياجاتهم (اتحاد لجان العمل الزراعي، 2022).

كما ربط المخبرون الرئيسيون من العراق[27] ولبنان[28] مستويات الدخل المنخفض بالوجود الأعلى للعاملات في هذا القطاع، واللواتي يقبلن الحصول على أجور أقل من نظرائهن من الرجال ولديهن فرص أقل للحصول على وظائف رسمية، وقد أظهر تقييم أجري في لبنان أن احتمال حصول الرجال على وظيفة في القطاع النظامي ضعف نظيره بين النساء (سيلفا- ليندر وآخرون، 2021)، كما أن النساء أكثر

24 ممثل العاملين في قطاع الزراعة عن اتحاد العاملين في قطاع الزراعة (المغرب)

25 ممثل العاملين في قطاع الزراعة من جمعية طيبة للإنتاج الزراعي (السودان)

26 ممثل العاملين في قطاع الزراعة عن اتحاد العاملين في قطاع الزراعة (المغرب)

27 ممثل العاملين في قطاع الزراعة من اتحاد مجالس ونقابات العمال (فرع كركوك) والاتحاد العام لنقابات عمال العراق (العراق)

28 ممثل العاملين في قطاع الزراعة من لجنة اتحاد العاملات - شمال لبنان (لبنان)

عرضة لانعدام الأمن الغذائي، لأنهن يحصلن على أجور أقل من الرجال. وبحسب تجربة أحد اعضاء لجنة اتحاد العاملات في لبنان[29]، فإن الحاجات الأساسية التي عبرت عنها العاملات هي الطرود الغذائية والتغطية الصحية.

وتشير المؤلفات إلى أن الانتشار الكبير للعمل اليومي وغياب علاقات العمل المستقرة - أو الغياب المقنع بسبب ممارسات الوساطة في العمل الشائعة في قطاع الزراعة - هي عوامل رئيسية تحول دون وصول العاملين في قطاع الزراعة إلى التأمين الاجتماعي، لأنهم فعليا ليسوا مشمولين بشكل الزامي أو مشمولين باعتبارهم يعملون لحسابهم الخاص في العديد من التشريعات الوطنية في كثير من البلدان.[30] علاوة على ذلك، فإن انتشار العمال غير الوطنيين في الزراعة يزيد من تفاقم هذا الاستبعاد بسبب لوائح التأمين الاجتماعي التمييزية. وقد أظهر تقييم أجري حديثًا في لبنان،[31] على سبيل المثال، أن العمال اليوميين في قطاعي الزراعة والبناء لديهم أدنى معدلات المشاركة في برامج التأمين الاجتماعي: 1 فقط من كل 10 عمال في هذه القطاعات يمكنه الحصول على التأمين الاجتماعي المتعلق بالتوظيف، ويرجع ذلك أساسًا إلى انتشار أشكال العمل غير المعيارية وانتشار العمال غير المواطنين في القطاع. علاوة على ذلك، فوفقًا للتقييم، كان 5٪ فقط من العمال العرضيين والعاملين لحسابهم الخاص يحصلون على مزايا التأمين الاجتماعي المتعلقة بالتوظيف، مقارنة بنسبة 67,6٪ من الموظفين الذين يتقاضون رواتب شهرية (المرجع نفسه).

وتعتمد العمالة في قطاع الزراعة أيضًا على موسمية الإنتاج، وتتنقل بين الفترات التي يكون فيها الطلب مرتفعًا ومنخفضًا على العمالة، مما يساهم في تفاقم عدم الاستقرار في هذا القطاع. وتظهر الأدلة العالمية أن تنفيذ سياسات تقييد الصيد خلال المواسم المغلقة لضمان الحفاظ على الأرصدة السمكية ومناطق التكاثر المنتجة، يمكن أن يؤدي إلى آثار سلبية على دخل الصيادين وسبل عيشهم ومجتمعاتهم، وبشكل عام، لا يتمتع الصيادون بفرص عمل بديلة، الأمر الذي يترجم مباشرة إلى خسارة الدخل (إسلام وآخرون 2021، الفاو، 2021 ب).

ربط الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من السودان[32] ومصر[33] أيضًا الرواتب المنخفضة في بلادهم بالإنتاجية المنخفضة والقيمة المضافة المنخفضة للإنتاج في القطاع، وهذا يمكن أن يجعل الاشتراكات باهظة بالنسبة للمنتجين والعاملين على حد سواء، وخاصة لصغار المنتجين العاملين لحسابهم الخاص. وتدعم المؤلفات هذا التصور، حيث أن إجمالي الإنتاج لكل هكتار من الأراضي الزراعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أقل بكثير من المتوسطات العالمية، وقد سجلت المنطقة أدنى نمو للإنتاجية الزراعية منذ الثمانينيات[34] مقارنة بالمناطق النامية الأخرى (منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ومنظمة الفاو، 2018)، وأحد العوامل الرئيسية التي يمكن أن تفسر النمو المنخفض للإنتاجية في قطاع الزراعة في المنطقة هو الافتقار التاريخي للسياسات العامة التي تعزز التحول الزراعي - أي التحول من الزراعة التقليدية إلى نظم الإنتاج التجارية والمتنوعة (منظمة الأغذية والزراعة 2019 ب).

4.2 المخاطر المرتبطة بالسن

ذكر بعض ممثلي العاملين في قطاع الزراعة في مصر ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة والسودان أن العديد من المخاطر التي يواجهها العاملون في قطاع الزراعة تحدث في سن الشيخوخة، ولا سيما فيما يتعلق بانعدام أمن الدخل المرتبط بعدم القدرة على أداء الأعمال الزراعية ونقص مصادر الدخل الأخرى مثل المعاشات التقاعدية. وأكد جميع الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أن العاملين في قطاع الزراعة لا يمكنهم الاستفادة من معاشات الشيخوخة/ التقاعد، لأن معظمهم لم يسبق له الاشتراك بأي شكل في برامج التأمين الاجتماعي، مما يجعل العديد من كبار السن من العاملين في قطاع الزراعة يواصلون العمل، حتى إن كانت الأنشطة تفوق قدرتهم على تنفيذها بأمان. ومع ذلك، بالنسبة لبعضهم، فإن الاستمرار في العمل غير ممنكن، بسبب القيود الجسدية بعد سنوات من أداء الأعمال الخطرة، والتعرض لمخاطر صحية ومهنية، وارتفاع معدل الإصابة بالعجز في الشيخوخة، فضلاً عن مشاكل صحية أخرى، وتساهم هذه العوامل في دفع هؤلاء السكان إلى انعدام الأمن في الدخل. ووفقًا لرئيس نقابة العاملين في قطاع الزراعة في لبنان، من الضروري إدراج العاملين في قطاع الزراعة

29 المرجع نفسه

30 انظر منظمة العمل الدولية (2021 ب، الملحق، الجدول A1) للحصول على تحليل لتوافر برامج التأمين الاجتماعي للعمال المؤقتين والعرضيين والموسميين والعاملين لحسابهم الخاص

31 بناء على مسح القوى العاملة والأحوال المعيشية للأسرة 2018/2019

32 ممثل العاملين في قطاع الزراعة من جمعية طيبة للإنتاج الزراعي (السودان)

33 ممثل العاملين في قطاع الزراعة من جمعية الفيوم للتنمية والزراعات العضوية

34 النظر في قيمة الإنتاج الإجمالي للهكتار الواحد من الأراضي الزراعية

في برامج التأمين الاجتماعي حتى يتمكنوا من الوصول إلى مزايا الحماية الاجتماعية على المدى الطويل. وأثار أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من مصر[35] مخاوف بشأن كفاية المعاشات التقاعدية المقدمة، حيث غالبا ما تزداد نفقات كبار السن المتعلقة بالصحة، وقد لا تكون قيمة المعاشات التقاعدية كافية لتغطية احتياجاتهم.

وتُظهر البيانات الديموغرافية أن سكان الريف في الدول العربية قد تقدموا في السن، ويرجع ذلك أساساً إلى الهجرة من الريف إلى الحضر وإحجام الأجيال الشابة عن العمل في الزراعة (الإسكوا، 2008)، وتشير التوقعات الصادرة عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، 2018) أيضًا إلى أنه من المتوقع أن ينخفض إجمالي سكان الريف في المنطقة إلى حوالي 30٪ من إجمالي السكان بحلول عام 2050، مقارنةً بتقديرات تجاوزت نسبة 40٪ في عام 2020. وتسلط هذه الظاهرة الضوء ليس فقط على أهمية السياسات لدعم كبار السن في المناطق الريفية، مثل المعاشات التقاعدية للعاملين في قطاع الزراعة ، ولكن أيضًا لتحسين ظروف العمل وجعل العمل في قطاع الزراعة أكثر جذبا للشباب. ويمكن أن تؤثر الشيخوخة الريفية والنزوح الجماعي إلى المناطق الحضرية على اليد العاملة المعروضة في هذا القطاع ويزيد من التبعية الغذائية في منطقة تستورد بالفعل 40٪ من احتياجاتها من الأغذية الزراعية (مويل وشميت، 2018).

5.2 المخاطر المرتبطة بالبيئة

تعتمد الأنشطة الزراعية بطبيعتها على العوامل البيئية المحلية وتوافر الموارد. وفي هذه الورقة، تعتبر المخاطر المتعلقة بالبيئة مخاطر اجتماعية بسبب قدرة الظواهر البيئية (مثل الجفاف والفيضانات) على التأثير على الإنتاج والطلب على العمالة والدخل لكل من العمال والمنتجين في قطاع الزراعة. يمكن أن يكون لبرامج التأمين الاجتماعي إمكانية التخفيف من العواقب الاجتماعية والاقتصادية لهذه الظواهر، كما تمت مناقشتها في القسم التالي.

ذكر بعض ممثلي العاملين في قطاع الزراعة في الجزائر ومصر والعراق والمغرب والسودان العوامل البيئية كأحد المخاطر الرئيسية التي يواجهها العاملون في قطاع الزراعة في بلدانهم، ومن ابرزها ندرة المياه . وأشار بعض ممثلي العاملين في قطاع الزراعة في العراق 36 إلى أن أدت إزالة الغابات، ومواسم الجفاف الطويلة، وتلوث المياه إلى تفاقم ندرة المياه في البلاد، مما قلل من إنتاج الصيادين والمزارعين في قطاع الزراعة البعلية. وفي المغرب37، تستخدم الشركات الكبرى المياه الجوفية، لكنها غير متاحة لصغار المزارعين، مما يؤثر على إنتاجهم، وعلى توفر مياه الشرب لهم.

وتُبين المؤلفات أن الظروف المتعلقة بالطقس وتوافر المياه ونوعية التربة والمياه تؤثر على إنتاج المزارعين والصيادين والرعاة والمجتمعات المعتمدة على الغابات، لا سيما بالنسبة للمنتجين الذين ليس لديهم إمكانية الوصول إلى تقنيات مثل البذور المقاومة والصوبات الزراعية. وبالنسبة لصغار الصيادين والعاملين في قطاع مصايد الأسماك، يمكن أن تتسبب الظروف المناخية مثل العواصف والضباب في وقوع حوادث وخسائر في الأصول الإنتاجية. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية وتدهور الموائل الداعمة، مثل تلوث المياه، الذي يضاعف من آثار تغير المناخ، إلى تقليل إنتاجها (بن يامي 2000، هيك وآخرون، 2020).

تتعلق المخاوف الأخرى التي حددها أصحاب المصلحة الذين تمت مقابلتهم بالظروف الجوية القاسية التي تفاقمت بسبب تغير المناخ والتي تجعل الزراعة غير مستدامة في المنطقة. على سبيل المثال، ذكر أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من الجزائر38 أن تغير المناخ والجفاف في البلاد قد أدى إلى زيادة أسعار الأعلاف الحيوانية، مما أدى بدوره إلى عدم استقرار دخل الرعاة. وأشار احد أصحاب المصلحة في مصر39 إلى أنه لا يمكن للمزارعين التنبؤ بتوقيت بعض أمراض النبات بسبب ارتفاع درجات الحرارة العالمية، مما يضر بنمو النباتات ودخل المزارعين.

35 ممثل العاملين في قطاع الزراعة من "إيدي في إيدك" (مصر)

36 ممثلو العاملين في قطاع الزراعة من اتحاد المهندسين الزراعيين في كردستان والاتحاد العام لنقابات عمال العراق ونقابة المهن الهندسية (العراق)

37 ممثل العاملين في قطاع الزراعة عن اتحاد العاملين في قطاع الزراعة (المغرب)

38 ممثل العاملين في قطاع الزراعة من الاتحاد الوطني للزراعة (الجزائر)

39 ممثل العاملين في قطاع الزراعة من جمعية الفيوم للتنمية والزراعات العضوية (مصر)

وهناك مؤلفات كثيرة تؤيد المخاوف ذات الصلة بالمخاطر المتعلقة بالبيئة وتسلط الضوء على آثار تغير المناخ على المنطقة. وتمثل الزراعة البعلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حوالي 70٪ من إجمالي قطاع الزراعة (سيلفاراجو، 2013). ومع ذلك، فإن معظم المناطق تتلقى بالفعل أقل من 300 مم من الأمطار السنوية، وهو ما يمثل الحد الأدنى لتطوير الزراعة البعلية، وسيؤثر تغير المناخ بشكل أكبر على توافر المياه في المنطقة، إذ تشير التقديرات إلى أن التصريف السنوي للمياه سينخفض بنسبة 15 - 45٪ مع الاحترار العالمي بمقدار درجتين مئويتين، وبنسبة تصل إلى 75٪ مع الاحترار العالمي بمقدار 4 درجات مئوية40. ويحدث النشاط الزراعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المناطق التي يُتوقع أن ينخفض فيها توافر المياه أكثر من غيرها (المناطق شبه القاحلة). بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تؤثر الحرارة الشديدة على ثلث مساحة اليابسة في المنطقة، مما يؤثر تأثيرًا بالغًا على إنتاج الغذاء (واها وآخرون، 2017).

كما يمكن أن يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر إلى إحداث اضطراب هائل في الزراعة وصيد الأسماك في المنطقة، ولا سيما في مناطق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر. وتعد جيبوتي والعراق ولبنان من أقل بلدان العالم استعدادًا للاستجابة لتأثيرات المناخ في قطاع مصايد الأسماك، ويرجع ذلك أساسًا إلى الافتقار إلى سبل العيش البحرية البديلة للصيادين، بل ويرجع أيضًا إلى الافتقار إلى القدرة على الحراك والقدرة الفنية للصيادين للاستجابة للتغيرات في النظم الإيكولوجية البحرية، والافتقار إلى الإدارة والحوكمة الفعالة لمصايد الأسماك. علاوة على ذلك، فإن الصيادين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكثر تأثرًا بالضغوط غير المناخية، مثل الانبعاثات الكيميائية، وتصريف المياه العادمة المعدنية والتلوث البلاستيكي، من نظرائهم في المناطق الأخرى (هيك وآخرون 2020؛، منظمة الفاو، 2019 ج).

وتشير المؤلفات إلى أنه من المتوقع أن يؤثر تغير المناخ على قطاع الزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال تقليل إنتاجية المحاصيل؛ وزيادة التملح والتصحر والتعرض للفيضانات ونقص المياه؛ والحد من إمكانية العمل في الهواء الطلق؛ وتدهور ظروف العمل في القطاع؛ وإجبار سكان الريف على الانتقال إلى الأراضي الهامشية حول المدن (بورغيسي وتيكي، 2019، واها وآخرون، 2017)، وتظهر التقديرات العالمية أن تغير المناخ يمكن أن يدفع 100 مليون شخص إضافيين إلى الفقر إذا لم يتم تنفيذ التدخلات الملائمة، بما في ذلك الحماية الاجتماعية (هاليجات وآخرون 2016). ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا واحدة من أكثر المناطق تأثراً بعواقب تغير المناخ، مع تأثيرات خاصة على العاملين في قطاع الزراعة (فيري وفوال، 2022).

3. ما هي تعديلات برامج التأمين الاجتماعي التي يمكن أن تستجيب للمخاطر التي يواجهها العاملون في قطاع الزراعة؟

يتناول هذا القسم كيف يمكن لتعديلات أنظمة التأمين الاجتماعي أن تعالج المخاطر التي يواجهها العاملون في قطاع الزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما هو موضح في القسم السابق، من خلال بعض الأمثلة القطرية. عندما سُئل الأشخاص الذين تمت مقابلتهم عن مزايا التأمين الاجتماعي التي ستكون الأكثر حاجة، ذكر معظمهم التأمين الصحي (الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من الجزائر ومصر والعراق ولبنان والسودان)، ثم إعانات البطالة (مصر والعراق ولبنان)، وإصابات العمل (مصر والسودان)، والتأمين الزراعي (السودان ولبنان) والمعاشات (العراق ولبنان)41. كما هو موضح في هذا القسم، فإن العديد من برامج التأمين الاجتماعي يمكن أن تخفف من بعض المخاطر الرئيسية التي يواجهها العاملون في قطاع الزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وينبغي النظر في تصميم هذه البرامج وتنفيذها جنبًا إلى جنب مع السياسات لتعزيز إضفاء الطابع الرسمي، وزيادة الإنتاجية، وفرض الامتثال للوائح العمل، وزيادة الجهود لضمان الاستدامة البيئية، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، من بين أمور أخرى، والتي تعتبر أساسية لتحسين سبل العيش وظروف العمل في المناطق الريفية وقطاع الزراعة. أيضًا، نظرًا لخصائص العاملين في قطاع الزراعة، يعتمد تمديد الحماية الاجتماعية بشكل حاسم على تكامل أكبر بين الآليات القائمة على الاشتراكات وغير القائمة على الاشتراكات.

40 تشير تأثيرات «الاحترار العالمي بمقدار درجتين مئويتين» إلى التأثيرات المخصصة لفئة الاحترار بمقدار درجتين مئويتين، والتي تمتد من 1,75 درجة مئوية إلى 2,25 درجة مئوية بالنسبة إلى درجات حرارة ما قبل الثورة الصناعية في 1900-1850. تشير تأثيرات «الاحترار العالمي بمقدار 4 درجات مئوية» إلى التأثيرات المخصصة لفئة الاحترار البالغة 4 درجات مئوية، والتي تتعلق بالاحترار فوق 3,5 درجة مئوية بالنسبة لدرجات حرارة ما قبل الثورة الصناعية (واها وآخرون 2017 - 2).

41 انظر منظمة العمل الدولية (2021 ب، الملحق، الجدول أ1-) للحصول على تحليل لتوافر برامج التأمين الاجتماعي (الشيخوخة، والناجين، والعجز/ الإعاقة، وإصابات العمل، والمرض، والرعاية الطبية، والأمومة، والبطالة، وإعانات الأسرة) في المنطقة للعاملين في القطاع الخاص، بما في ذلك الفئات السائدة في القطاع الزراعي (أي العاملين المؤقتين، والعرضيين، والموسميين، والعاملين لحسابهم الخاص).

1.3 التأمين الصحي

تماشيًا مع توصية منظمة العمل الدولية رقم 202 (2012) بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية، ينبغي أن تكون الرعاية الصحية متاحة للجميع، بما في ذلك المجتمعات الريفية، وأن تفي بالمعايير التالية: (1) **التوافر:** توفر عدد كافٍ من العاملين الصحيين والمعدات الصحية وجودة الخدمات الصحية في المناطق الريفية؛ (2) **والقدرة على تحمل التكاليف:** الحد الأدنى من المدفوعات الشخصية للرعاية الصحية؛ (3) **وإمكانية الوصول والمقبولية:** توفرالرعاية الصحية لسكان الريف على أساس مبادئ الكرامة وعدم التمييز والاستجابة للاحتياجات الخاصة لمختلف الفئات في المناطق الريفية؛ (4) **والجودة:** ضمان الجودة والخدمات المستدامة مالياً، مع مراعاة القدرة على الاشتراك للمجتمعات الريفية، فضلاً عن خلق حيز مالي لتمويل تقديم الخدمات الصحية (شيل-أدلونج، 2015).

قامت البلدان في جميع أنحاء العالم بتوسيع نطاق برامج التأمين الصحي لسكان الريف لتحقيق رعاية صحية شاملة (أليو، 2019)، وقد حدث هذا بشكل عام من خلال نهج مختلط يشمل المساهمات الاجتماعية من المواطنين أو العمال وتمويل الإيرادات العامة ، على سبيل المثال من خلال إعانات الاشتراكات الصريحة أو الضمنية. تظهر الأدلة عبر البلدان أن السياسات الناجحة التي تزيد من الحماية الصحية لسكان الريف تتميز بجوانب مثل الالتزام السياسي والحوار الوطني والاجتماعي والخبرات التقنية والاستراتيجيات القائمة على الإنصاف لتوسيع نطاق الحماية الصحية والتنسيق مع القطاعات السياسية الأخرى ووضع استراتيجيات لتعزيز توليد الدخل واستراتيجيات لتعزيز فرص العمل وظروف العمل اللائقة لسكان الريف (شيل-أدلونج، 2015).

ويمكن ملاحظة أوجه التقدم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فيما يتعلق بتوسيع نطاق الرعاية الصحية لتشمل سكان الريف والرعاية الصحية الشاملة. ومن الحالات الجديرة بالملاحظة برنامج الرعاية الطبية المجانية في تونس، والذي توفر رعاية صحية مجانية أو مدعومة بشكل كبير للأسر ذات الدخل المنخفض غير المشمولة ببرامج التأمين الاجتماعي. وينقسم هذا البرنامج إلى برنامجين: «الرعاية الطبية المجانية 1» الذي يوفر الرعاية الصحية المجانية للأسر الفقيرة المسجلة في «البرنامج الوطني لمساعدة الأسر المحتاجة»42 ويغطي حوالي 7,4٪ من السكان43؛ وبرنامج «الرعاية الطبية المجانية 2» الذي يقدم الرعاية الصحية المدعومة44 للأسر القريبة من خط الفقر، ولكنه لا يفي بمتطلبات الأهلية للبرنامج الوطني لمساعدة الأسر المحتاجة، ويغطي 20٪ من السكان. وقد أتاح برنامج الرعاية الطبية المجانية، جنبًا إلى جنب مع نظام التأمين الصحي المشترك، لتونس تغطية 94٪ من سكانها بالرعاية الصحية اعتبارًا من 2013 (راي، 2016).

وقد لوحظت تطورات أخرى في الآونة الأخيرة في بلدان مثل المغرب ومصر. ففي أبريل 2021، وضعت المغرب اتفاقية إطارية لتوسيع نطاق تغطية التأمين الصحي الإلزامي الأساسي للعاملين في القطاعات غير النظامية، بما في ذلك 1,6 مليون عامل من العاملين في قطاع الزراعة وأسرهم. والتزمت الحكومة، على سبيل المثال، بإجراء تعديلات مؤسسية وتشريعية لإدراج هؤلاء العمال وتسهيل اشتراكهم من خلال وضع آلية مناسبة (حكومة المغرب، 2021). وتعد مصر أيضًا حالة جديرة بالملاحظة، حيث التزمت الدولة بتحقيق التغطية الصحية الشاملة تدريجيًا من خلال نظام تأمين صحي موحد يتم تمويله من خلال مزيج من الاشتراكات والإيرادات العامة (انظر المربع 1).

42 «البرنامج الوطني لمساعدة الأسر المحتاجة» هو أكبر برنامج مساعدة اجتماعية في تونس من حيث التغطية، وهو برنامج للتحويل النقدي يستهدف الأسر الفقيرة التي تعيش تحت خط الفقر

43 تشير أرقام التغطية الخاصة ببرنامج الرعاية الطبية المجانية إلى عام 2013

44 يدفع المستفيدون من «برنامج الرعاية الصحية المجانية 2» مبلغ 10 دينار تونسي في السنة

المربع 1. مصر: المضي قدما نحو التغطية الصحية الشاملة

في يوليو 2019، بدأت مصر في تنفيذ نظام التأمين الصحي الشامل، وفقًا لقانون التأمين الصحي الشامل لسنة 2018. والهدف من هذا النظام هو ضمان التأمين الصحي لجميع المصريين حتى عام 2032. وقد دمج نظام التأمين الصحي الشامل الجديد برامج التمويل الصحي الحالية في مجموعة بالاضافة الى إنشاء أساس إلزامي، مما زاد من تجميع المخاطر المالية وكفاءة النظام (خليفة وآخرون – بدون تاريخ). وتحسب الأقساط التي يدفعها المواطنون على أساس نسبة مئوية من دخلهم، وتتحمل خزينة الدولة مسؤولية الأقساط الخاصة بالسكان الأكثر ضعفاً الذين لا يستطيعون الدفع. وحال تنفيذ هذا البرنامج بالكامل، ستكون الميزانية السنوية المتوقعة له 210 مليار جنيها مصريا، والتي ستمول تغطية المواطنين ذوي الدخل المنخفض وتحسين كفاءة النظام (مجموعة أكسفورد للأعمال، 2020).

يمكن لهذا التأمين الصحي الشامل تحسين إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية للمصريين الفقراء في المناطق الريفية الذين يواجهون عوائق مالية طويلة الأمد للوصول إلى هذه الخدمات (غنام، 2020). وقد توصلت دراسة حديثة أجراها عبد الرحمن وآخرون (2021) إلى أن 68٪ من إجمالي أرباب الأسر في المناطق الريفية غير مؤمن عليهم في نظام التأمين الصحي. وأن فقط 15٪ من الأسر الريفية الأكثر فقرا مؤمن عليها، وعلاوة على ذلك، فإن تغطية أرباب الأسر من الذكور (36٪) تبلغ ثلاثة أضعاف تغطية نظرائهم من الإناث (12٪)، وتعد معدلات النشاط غير النظامي المرتفعة في المناطق الريفية أحد العوامل التي تفسر انخفاض التغطية.

وخلال حوار نظمته منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية ومركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل، ذكر ممثل عن وزارة التضامن الاجتماعي أن العاملين في قطاع الزراعة ذوي الدخل المنخفض هم إحدى الفئات التي ستستفيد من نظام التأمين الصحي الشامل الجديد، حيث سيتيح إمكانية الحصول على الرعاية الصحية للفئات الأكثر ضعفا.

2.3 استحقاقات إصابة العمل

معايير الضمان الاجتماعي الدولية، مثل توصية منظمة العمل الدولية بشأن ا التأمين الاجتماعي (الزراعة)، 1921 (رقم 17)، توصية بشأن الاعانات في حالة إصابات العمل، 1964 (رقم 121)، اتفاقية بشأن الاعانات في حالة إصابات العمل، 1964 (رقم 121)، اتفاقية يشأن العايير الدنيا للضمان الاجتماعي، 1952 (رقم 102) واتفاقية بشأن السلامة والصحة في الزراعة، 2001 (رقم 184) تضع المبادئ الضرورية فيما يتعلق بالمعايير الدنيا للضمان الاجتماعي. على سبيل المثال، تحدد الاتفاقية رقم 184 التدابير الوقائية والحمائية اللازمة لتجنب إصابات العمل في قطاع الزراعة ووانه على السلطات الوطنية أن تلزم أصحاب العمل بتبني تدابير وقائية تستند إلى تقييمات المخاطر وتقديم تدريبًا ملائمًا ومناسبًا للعاملين لديهم، بما في ذلك العمال المؤقتون والموسميون. علاوة على ذلك، تنص المادة 21 على أنه « يغطى العمال في الزراعة بنظام التأمين أو الضمان الاجتماعي ضد الإصابات والأمراض المهنية المميتة وغير المميتة، وكذلك ضد العجز وغير ذلك من المخاطر الصحية، ويوفرلهم حماية مساوية على الأقل للحماية التي يتمتع بها العمال في القطاعات الأخرى».

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يفتقر معظم العاملين في قطاع الزراعة إلى تعويضات إصابات العمل، على الرغم من تكرار الإشارة أثناء المقابلات إلى حوادث العمل على أنها خطر يواجهه العاملون في قطاع الزراعة.. إلى جانب التدابير الوقائية اللازمة، يمكن أن يكون إنشاء برامج للتأمين ضد إصابات العمل استجابة لحماية العمال الذين عانوا من إصابات العمل أو الأمراض المهنية. وبحسب التقرير العالمي للحماية الاجتماعية 2022-2020 (منظمة العمل الدولية، 2021 ج)، تقدم معظم بلدان المنطقة برنامجا لإصابات العمل قائم على التأمين الاجتماعي (الاستثناءات الوحيدة هي لبنان والمغرب والأرض الفلسطينية المحتلة وقطر). لكن في عدد قليل فقط من البلدان (الأردن والمملكة العربية السعودية وتونس) تمتد تغطية هذه البرامج إلى العاملين في وظائف غير نظامية (يعملون لحسابهم الخاص، مؤقتين، موسميين، عرضيين). لذلك، يجب إعطاء الأولوية لهذه الميزة عندما يفكر صانعو السياسات في حزمة مزايا التأمين الاجتماعي المثالية للعاملين في قطاع الزراعة.

يتمثل أحد التحديات التي عادة ما تواجه تمديد التأمين ضد إصابات العمل في تغطية العمال غير النظاميين أو اليوميين أو العرضيين أو الموسميين في المزارع، بسلسلة الوسطاء في تعاقد العمال. يقدم المربع 2 مثالاً على كيفية استعانة الهند بصناديق رعاية العمال لتوسيع تغطية برامج التأمين ضد إصابات العمل للعمال العرضيين واليوميين في قطاع البناء.

ومن الضروري أخذ هذه الحالة في الاعتبار عند مقاربة توسيع التأمين الاجتماعي للعاملين في قطاع الزراعة لأنها تستجيب لبعض التحديات الشائعة لكل من عمال البناء والعاملين في قطاع الزراعة. وإلى جانب قطاع التعدين، يعتبر قطاعي الزراعة والبناء من أخطر القطاعات للعمل

فيها، حيث تسجل معدلات أعلى من الإصابات المهنية والوفيات أثناء العمل، مما يجعل برامج إصابات العمل وثيقة الصلة بالموضوع (منظمة العمل الدولية، 2000). ويُظهر البرنامج طريقة واحدة لتقديم التأمين الاجتماعي للعمال الذين تم التعاقد معهم من الباطن ولديهم عقود عمل قصيرة أو موسمية، وهي بعض الأسباب الرئيسية لعدم تأهيل العاملين في قطاع الزراعة بأجر لبرامج التأمين الاجتماعي (منظمة العمل الدولية، منظمة الأغذية والزراعة، الاتحاد الدولي للأغذية، 2007).

المربع 2. الهند: توسيع نطاق الوصول إلى الضمان الاجتماعي والتأمين ضد إصابات العمل لعمال البناء

في عام 1996، أدخلت الهند قانون حصول عمال البناء وغيرهم من عمال التشييد على الرعاية، والذي ينص على حصول العاملين في قطاع البناء وأسرهم على الحماية الاجتماعية من خلال صناديق رعاية العمال، ويتم تمويل هذه الصناديق من اشتراكات العمال (معدل ثابت) وضريبة بنسبة ٪1-2 من القيمة الإجمالية لمشاريع البناء، والتي تمثل المصدر الرئيسي للتمويل. وفي معظم ولايات الهند، يضمن هذا النظام الحصول على المزايا، مثل المساعدات في حالة الحوادث وتغطية النفقات الطبية المتعلقة بالمرض أو الإصابات، والتي تعتبر ضرورية لعمال البناء الذين يدركون الطبيعة الخطرة لعملهم، كما يوفر هذا النظام بشكل عام التأمين الصحي واستحقاقات الأمومة ومعاشات الشيخوخة (منظمة العمل الدولية، 2021 أ).

ومن خلال ربط الجزء الأكبر من تمويل البرنامج بالقيمة الإجمالية لمشروع البناء، والذي يدفعه المقاول الرئيسي، بدلاً من أرباح العمال الأفراد، يغطي هذا البرنامج جميع العمال المشاركين في مشروع البناء، بما في ذلك الموظفين الذين يعينهم مقاولون من الباطن بعقود قصيرة الأجل، وقد حقق في بعض ولايات الهند معدلات تغطية بلغت ٪99-70 من عمال البناء (منظمة العمل الدولية، 2021 أ).

3.3 إعانات البطالة

برامج التأمين ضد البطالة غير متطورة - أو حتى غير موجودة - في معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك العاملين في القطاع المنظم. وتشير تقديرات ما قبل أزمة كوفيد19- إلى أن أقل من ٪10 من العاطلين عن العمل في المنطقة كانوا يحصلون على إعانات البطالة، مقارنة بـ ٪18,6 في جميع أنحاء العالم. ولا يوجد في العراق ولبنان وليبيا والأراضي الفلسطينية المحتلة وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان والإمارات العربية المتحدة برامج للتأمين ضد البطالة، وأدت تجربة الحماية من البطالة غير الكافية أثناء الوباء إلى بذل جهود هائلة لتوفير إعانات البطالة في العديد من البلدان في المنطقة، وكان هذا هو الحال في عُمان، على سبيل المثال، حيث تم اعتماد إعانة البطالة في عام 2020. ومع ذلك، فإن العاملين في قطاع الزراعة ليسوا مؤهلين للانتفاع بالبرنامج العماني، ونظرًا لأن دولاً أخرى في المنطقة تفكر أيضًا في اعتماد إعانات البطالة، فمن المهم ضمان إدراج العاملين في قطاع الزراعة منذ بداية الخطة (منظمة العمل الدولية، 2021 ب).

ومع ذلك، فإن إدخال التأمين ضد البطالة ليس بالأمر السهل. في معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث توجد برامج للبطالة، يُستبعد العاملون لحسابهم الخاص والموظفون الموسميون والمؤقتون والعرضيون (المرجع نفسه)، لأن إدراجهم قد يشكل تحديات من حيث رصد حالة البطالة والمخاطر الأخلاقية. وعادة ما يواجه العاملون في قطاع الزراعة، على وجه الخصوص، العديد من القيود، بما في ذلك الاستبعاد القانوني للقطاع وعدم التأهل للحد الأدنى فيما يتعلق بعدد أيام العمل، وهو عائق رئيسي أمام العمال الموسميين والعرضيين. ووجد التحليل أنه في إيران والمغرب فقط، يحق لبعض العاملين في قطاع الزراعة بشكل صريح بموجب التشريع الحصول على إعانات البطالة، ففي المغرب، يحق للمتدربين والموظفين بأجر في قطاع الزراعة، وكذلك بعض فئات الصيادين والعاملين في التعاونيات، الحصول على إعانات البطالة، وفي إيران، يمكن للمزارعين والمواطنين الذين يعيشون في المناطق الريفية، وكذلك السكان الرحل، الاشتراك على أساس طوعي في صندوق التأمين الاجتماعي الريفي والبدوي، الذي يوفر إعانات البطالة (ساتو، 2012 أ)، وفي حالة معظم العاملين في قطاع الزراعة، يتفاقم التعقيد بسبب حقيقة أن فترات الخمول والدخل المنخفض هي القاعدة خلال الدورة الموسمية، ولكن عادة ما تأخذ برامج التأمين ضد البطالة في الاعتبار عند تصميمها (وتحديد أقساط التأمين) تدفقات الدخل الثابت للعمال.

يمكن أن تساعد إعانات البطالة العاملين في قطاع الزراعة في الحفاظ على مستوى معيشي أساسي خلال مواسم العام التي يكون فيها الطلب على الإنتاج والعمالة أقل كثافة. علاوة على ذلك، فإن تقديم إعانات البطالة في حزمة برامج التأمين الاجتماعي يمكن أن يجعل

الاشتراك أكثر جاذبية للعاملين في قطاع الزراعة ، ولا سيما بالنظر إلى أن الأفراد من المحتمل أن يكونوا مهتمين بالمدخرات التحوطية[45]. ومع ذلك، وبالنظر إلى التحديات المتعلقة بوضع برامج للبطالة، يجب في بعض الحالات دراسة الطريقة التي يتم من خلالها تقديم هذه المزايا بعناية - على سبيل المثال، من خلال وضع مزيج من المزايا الممولة من خلال الضرائب والاشتراكات[46]، وإن لم يكن تقديم إعانات البطالة ممكنًا، يمكن أن تكون الحلول الأخرى، مثل وضع برامج تأمين زراعي مدعومة وإنشاء برامج ضمان العمالة (مثل قانون مهاتما غاندي الوطني لضمان العمالة الريفية)، بدائل لحماية صغار المنتجين والعاملين في قطاع الزراعة في حالة الصدمات. وفي المقابل، يعرض المربع 3 تفاصيل إعانة البطالة المقدمة للصيادين في البرازيل خلال المواسم المغلقة، أي عندما يكون الصيد محظورًا أثناء مواسم التكاثر.

المربع 3. البرازيل: إعانة البطالة لصغار الصيادين و«العمال المؤمَّن عليهم بشكل خاص»

سيغورو ديفيسو (Seguro Defeso)هو نظام تأمين ضد البطالة للصيادين الحرفيين خلال موسم الصيد المغلق بهدف الحفاظ على الفصائل، ويدفع هذا النظام راتبًا واحدًا كحد أدنى شهريًا للصيادين الذين يمتثلون للمتطلبات التالية (منظمة الفاو ومركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل، – سيصدر عما قريب).

- يجب أن يكون الصيادون محترفون (نشاط موجه نحو التسويق) ومقيدون في السجل العام للمصايد، لمدة سنة على الأقل قبل منح المزايا.
- يجب القيام بأنشطة الصيد على اليابسة أو من القوارب الصغيرة.
- يجب أن يكون الصيادون من العاملين لحسابهم الخاص أو من أفراد الأسرة، وأن يكون لديهم وسائل إنتاج خاصة بهم أو عقد شراكة، وليس لديهم علاقة عمل/ عقد عمل رسمي مع الآخرين.
- يجب أن يحمل الصيادون الجنسية البرازيلية أو يكونوا من المقيمين في البرازيل.
- يجب أن يستفيد الصيادون من برامج المساعدة الاجتماعية الأخرى أو برامج التأمين الاجتماعي (مع بعض الاستثناءات مثل تعويضات الوفاة وإصابات العمل، من بين أمور أخرى).
- يجب أن يكون الصيادون قد دفعوا اشتراكات التأمين الاجتماعي بناءً على وضعهم كعاملين «مؤمن عليهم بشكل خاص».

فيما يتعلق بالشرط الأخير، فإن فئة العمال «المؤمن عليهم بشكل خاص» التي تستخدمها وكالة التأمين الاجتماعي الوطنية تشمل المنتجين الريفيين وخبراء الاستخراج والصيادين الحرفيين والشعوب الأصلية والعاملين من أفراد الأسرة، بدلاً من دفع اشتراكات شهرية إلى هيئة التأمين الاجتماعي الوطنية، يدفع هؤلاء العمال اشتراكات بناءً على قيمة مبيعات منتجاتهم. ويمكنهم من خلال هذا البرنامج ضمان الوصول إلى إعانات البطالة، بل ويمكنهم أيضًا الوصول إلى المزايا النقدية للأمومة ومعاش الوفاة والتأمين ضد الأمراض والحوادث ومعاش الشيخوخة (حكومة البرازيل 2021؛ بدون تاريخ).

وقد توصل تقييم أجراه مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل ومنظمة الأغذية والزراعة أن هذا البرنامج ضروري لضمان ظروف المعيشة الأساسية للمستفيدين خلال موسم الصيد المغلق، حيث لا يمتلك معظم الصيادين مصادر دخل أخرى. ووجد هذا التقييم أيضًا أن 60٪ من المستفيدين من النساء، وأن 86٪ يحصلون على دخل ربع الحد الأدنى للأجور (منظمة الفاو ومركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل قريباً).

4.3 المعاشات التقاعدية، بما في ذلك معاشات كبار السن

تم تصميم أنظمة المعاشات التقاعدية القائمة على الاشتراكات في المنطقة لتناسب احتياجات الموظفين المستقرين: فهي تتطلب فترة طويلة نسبيًا من الاشتراكات، ويتم احتساب المزايا على أساس الراتب في السنة السابقة للتقاعد مباشرة، ويمكن أن تكون هذه الميزات بمثابة معوقات أمام العاملين في قطاع الزراعة مع وظائف مجزأة والتي غالباً ما تنخفض فيها الأجور مع التقدم في السن، وعلى أي حال،

45 "المدخرات التحوطية» هي المدخرات التي يحققها الأفراد أو العائلات بدافع عدم التأكد من الدخل في المستقبل. راجع بياردي وماجناني ومينيجاتي (2020) لاستعراض التطورات الأخيرة في نظرية الادخار الاحتياطي

46 راجع تقرير البحث الثاني في هذه السلسلة للاطلاع على مناقشة حول كيفية تمويل تمديد برامج التأمين الاجتماعي للعاملين في قطاع الزراعة < https://t.ly/DSPx>

غالبًا ما يتم استبعاد العاملين في قطاع الزراعة، بموجب القانون، من المشاركة في أنظمة المعاشات التقاعدية السائدة والقائمة على الاشتراكات، وعلاوة على ذلك، كما هو الحال بالنسبة للمزايا الأخرى، غالبًا لا تصمم أنظمة المعاشات التقاعدية - سواء بموجب القانون أو بحكم الأمر الواقع - لتغطية العاملين لحسابهم الخاص، أو أنواع العمل العارضة أو الموسمية أو المؤقتة، والتي تمثل غالبية العاملين في قطاع الزراعة.

بهدف حماية االاشخاص من المخاطر المتعلقة بالشيخوخة، عملت البلدان على توسيع برامجها القائمة على الاشتراكات لتشمل المزيد من الأشخاص الذين يتمتعون بالتأمين الاجتماعي، بالاضافة الى إنشاء معاشات تقاعدية اجتماعية غير قائمة على الاشتراكات لضمان تأمين الدخل الأساسي لأولئك الذين لا يتأهلون لتلقي للبرامج القائمة على الاشتراكات (منظمة العمل الدولية، 2018 أ؛ 2021 ب).

يصف المربع 4 حالة نظام المعاشات التقاعدية الريفية الجديدة في الصين.

المربع 4. الصين: نظام المعاشات التقاعدية الريفية الجديدة

يستند نظام المعاشات التقاعدية الريفية الجديد، الذي تم اعتماده في عام 2009، على محورين رئيسيين، وهما: نظام معاش اجتماعي أساسي غير قائم على الاشتراكات ونظام اشتراك محدد ممول طوعًا. والنظام الأول متاح لسكان الريف الذين يبلغون من العمر 60 عامًا، بما في ذلك أولئك الذين لم يقدموا أي اشتراكات على الإطلاق، شرط أن يشترك أبنائهم البالغون في مكون الاشتراك المحدد الممول طوعا - وهو سياسة «ملزمة للأسرة»، وتكون الحكومة المركزية مسؤولة عن تمويل المعاشات الاجتماعية في المقاطعات الأقل ثراءً، أما في المقاطعات الأكثر ثراءً، فتتقاسم هذه المسؤولية الحكومات المحلية والمركزية (ويليامسن ، فانج، كالفو، 2017).

ويكون أولئك الذين اشتركوا لمدة 15 عامًا على الأقل في النظام الطوعي وبلغوا سن التقاعد مؤهلين لتلقي مخصصات معاش تقاعدي على أساس اشتراكاتهم ومكون المعاش الاجتماعي، ويمكن للعمال اختيار ما إذا كانوا يريدون الاشتراك أم لا، وتحديد المبلغ الذي يريدون الاشتراك به، ويتراوح ذلك بين 100 - 2000 ين (15 دولارًا أمريكيًا إلى 290 دولارًا أمريكيًا) سنويًا، وتؤدي الاشتراكات الأعلى إلى معاشات تقاعدية أعلى (المرجع نفسه).

وخلال الفترة 2009 - 2014، تمت تغطية 77٪ من سكان الريف في الصين بواسطة نظام المعاشات التقاعدية الريفية الجديدة (المرجع نفسه)، وفي عام 2014، قررت الحكومة توحيد أنظمة المعاشات الأساسية لسكان الريف والحضر. وترتبط بعض القيود الرئيسية للبرامج بانخفاض قيم الفوائد التي يقدمها البرنامج. من الحلول الممكنة للتغلب على هذا التحدي تحديد اشتراك متواضع إلزامي (انظر القسم 3-6-ب).

5.3 التوسع إلى ما بعد التأمين الاجتماعي: التأمين الزراعي

بهدف حماية صغار المنتجين المعرضين اللمخاطر المتعلقة بالمناخ والتي تؤثر على إنتاجهم، يمكن للبلدان أن تضع برامج عامة للتأمين الزراعي ترتبط بأنظمة الحماية الاجتماعية. وعلى الرغم من أن برامج التأمين الزراعي لا تعتبر عادة تحت مظلة الحماية الاجتماعية، فإنه من الممكن مواءمتها مع هذه الأنظمة، المصممة وفقًا لمبدأ التضامن الوطني بين العمال وأصحاب العمل والحكومة، وتعمل كأدوات للاستجابة للصدمات (منظمة الأغذية والزراعة 2021 أ، منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة، 2021)، ويعتمد تأمين المحاصيل عادةً على التأمين الخاص، في حين يعتمد التأمين الاجتماعي على تجميع المخاطر الجماعية.

وضعت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا البرامج لإدارة المخاطر القائمة على التأمين (مثل التأمين على المحاصيل) لإدارة المخاطر البيئية بشكل أبطأ من مناطق أخرى، كما أن وتيرة عقد المحادثات ووضع الأطر على المستوى الإقليمي لضمان انتقال عادل في الاستجابة للتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لتغير المناخ كانت بطيئة في المنطقة.

ان القدرة على تحمل التكاليف هي إحدى المعوقات الرئيسية التي تمنع صغار المنتجين من الوصول إلى برامج التأمين الزراعي (منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة، 2021)، إلى جانب المحددات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والسلوكية المحتملة الأخرى، مثل تفادي المخاطر، والخيارات عبر الزمنية، والتعليم والقيم (مرواني، حمودة، مودن، 2016). أنشأت بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مثل المغرب وإيران، إعانات في برامج التأمين الزراعي لمعالجة عائق القدرة على تحمل التكاليف لمن هم في أمس الحاجة إليه (ساتو، 2021 أ).

يسلط الضوء على حالتين مختلفتين من الدول التي تربط بين الحماية الاجتماعية والتأمين الزراعي. توضح حالة البرازيل برنامج مدعوم قائم على الاشتراكات يعوض المزارعين الأسريين عن خسائر الإنتاج بسبب الجفاف أو الفيضانات، بينما تصف حالة تركيا كيف شاركت الحكومة في مبادرة بين القطاعين العام والخاص لدعم برامج التأمين الزراعي وتوسيع نطاق تغطيتها، وتشمل السمات المشتركة التي تعزز الربط بين التأمين الزراعي والحماية الاجتماعية في هذه الحالات ما يلي47: (1) تهدف البرامج إلى تحسين قدرة المنتجين الزراعيين الضعفاء على التعامل مع المخاطر المتغايرة؛ (2) وتشجع البرامج على توسيع تغطية برامج التأمين الزراعي لتشمل صغار المنتجين الذين لولا ذلك لن يكونوا قادرين أو راغبين في تحمل تكاليف التأمين؛ (3) وتحظى البرامج بدعم كبير من المالية العامة (في كلتا الحالتين، الإعانات).

المربع 5. البرازيل وتركيا: النهج المختلفة لبرامج التأمين الزراعي

البرازيل: "ضمان الحصاد" Garantia Safa التأمين الزراعي العام للمزارعين الأسريين

تتمتع نسبة كبيرة من المنطقة الشمالية الشرقية من البرازيل بمناخ شبه جاف، معرض لخطر التصحر، مثل العديد من المناطق الريفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ولحماية المزارعين الأسريين48 في هذه المنطقة من الخسائر المتكررة في الإنتاج بسبب الجفاف، تم إنشاء برنامج للتأمين الزراعي في عام 2002 يُسمى «ضمان الحصاد»، وهو برنامج عام مدعوم قائم على المؤشرات ويستهدف المزارعين ذوي الدخل المنخفض (متوسط الدخل الشهري الإجمالي في الاثني عشر شهرًا التي تسبق التسجيل لا يتجاوز حدًا ونصفًا من الحد الأدنى للأجور، باستثناء مزايا الضمان الاجتماعي الريفي) الذين يمتلكون ممتلكات صغيرة (0,6 – 5 هكتار) تقع في البلديات التي تتأثر بانتظام بالجفاف أو الفيضانات، ويزرعون المحاصيل التقليدية (الذرة والفاصوليا والكسافا والقطن والأرز).

للحصول على هذا التأمين، يدفع المزارعون في البلديات المؤهلة اشتراك سنوي قدره 17 ريالاً برازيليًا (2,98 دولارًا أمريكيًا) في صندوق البرنامج، وفي البلديات التي تتحدد فيها خسائر الإنتاج بما يتجاوز 50٪ باستخدام بيانات الأقمار الصناعية وبيانات الأرصاد الجوية وفي زيارات المواقع التي يقوم بها الخبراء، يتلقى المستفيدون المؤمن عليهم تعويضًا قدره 850 ريال برازيلي (149,22 دولارًا أمريكيًا). هذه القيمة كافية لتغطية الاحتياجات الأساسية للمستفيدين للموسم وتوفير مستوى من الأمن للمزارعين للبقاء في ممتلكاتهم، وبالتالي منع النزوح الريفي (سيلفا، 2014)، كما أنه يقلل من مستويات انعدام الأمن الغذائي في البلديات التي يغطيها البرنامج، بما في ذلك بين المزارعين الذين ليسوا من المستفيدين المباشرين (دو أكوينو، دو فاتيما فيدال، إلفيس، 2021).

ويتم تمويل البرنامج من اشتراكات المزارعين، والإعانات المقدمة من البلديات والولايات، وبشكل رئيسي من الحكومة الفيدرالية. وتُظهر أحدث البيانات المتاحة أنه في موسم 2020/2021، تم التأمين على 708863 أسرة، ولموسم 2019/2020، تلقى مزايا التأمين 380303 مزارعًا عائليًا تحققوا من خسائر المحاصيل (حكومة البرازيل، سيصدر عما قريب، ساتو وآخرون، 2022).

تركيا: "مجمع التأمين الزراعي" مبادرة بين القطاعين العام والخاص لتوسيع تغطية التأمين الزراعي

اعتبارًا من عام 2005، تم تغطية 0,5٪ فقط من المساحة الزراعية في تركيا من خلال برامج التأمين الزراعي، والتي توفر حماية محدودة. ولزيادة هذه التغطية وتحسين استراتيجيات إدارة المخاطر للمنتجين وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في التأمين الزراعي، أنشأت حكومة تركيا برنامج "مجمع التأمين الزراعي" في عام 2005، وهويعمل كمجمع تأمين مشترك في إطار مبادرة بين القطاعين العام والخاص مع 24 شركة تأمين خاصة تشارك في هذا المجمع، وتصدر الشركات بوالص تأمين زراعي باسمها ثم تتنازل لاحقًا عن الأقساط والمخاطر للمجمع، والذي يركز على تصميم منتجات التأمين وتقييمات الخسائر وتسويات المطالبات ومدفوعات إعادة التأمين، ويتم إدراج العديد من منتجات التأمين الزراعي في إطار هذا البرنامج، مما يوفر الحماية للمزارعين من الخسائر المرتبطة بالبرد والصقيع والجفاف، بل ويوفر أيضًا تأمينًا للماشية وتربية الأحياء المائية، من بين أمور أخرى. وتشارك الحكومة في البرنامج من خلال دعم 66٪-50 من أقساط التأمين لجميع بوالص التأمين بموجب هذا البرنامج، ومن خلال إعفاء الأقساط من ضريبة المبيعات. أدى البرنامج إلى تمديد تغطية التأمين الزراعي إلى 14٪ من الأراضي الزراعية في البلاد اعتبارًا من عام 2017 (منظمة الأغذية والزراعة، 2021 أ).

47 مقتبس من منظمة الأغذية والزراعة (2021)

48 يعرّف القانون البرازيلي المزارع العائلية على أنها المزارع: (1) التي لا تغطي أكثر من أربع وحدات مالية؛ (2) والتي تتكون قوتها العاملة بشكل رئيسي من أفراد الأسرة؛ (3) والتي تأتي دخولها في الغالب من الأنشطة في المزرعة؛ (4) والتي تديرها الأسر (كونة 2020)

4. ما هي أوجه المفاضلة الرئيسية بين التصاميم المختلفة لبرامج التأمين الاجتماعي؟ مناقشة البرامج الموازية مقابل البرامج المتكاملة؛ والتغطية الطوعية مقابل التغطية الإلزامية

التضامن وتجميع المخاطر من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا) رقم 102 ، وهي ذات صلة تحديدا بالبرامج القائمة على الاشتراكات، وتحدد هذه المبادئ التمايز الأساسي بين التأمين الاجتماعي وبرامج التأمين التجاري. وفي حين أن الأخير يحسب الأقساط على أساس المخاطر الفردية، يجب أن تكون برامج التأمين الاجتماعي متاحة لجميع الأشخاص، بغض النظر عن المخاطر التي يمثلونها على البرنامج. تستند برامج التأمين الاجتماعي إلى مبدأ التضامن بين جميع المشاركين، حيث يتعاون كل منهم لتجميع المخاطر بشكل جماعي. وتضمن برامج التأمين الاجتماعي التضامن على مستويات مختلفة[49]:

- بين النساء والرجال (مثل مزايا تأمين الأمومة)، وبين الأجيال (على سبيل المثال، يتم توفيرالاستحقاقات المدفوعة للمستفيدين الحاليين من معاشات الشيخوخة من اشتراكات السكان العاملين الحاليين) والأهم من ذلك، بين المتأثرين وغير المتأثرين بخطر معين (المرضى والاصحاء، موظفين والعاطلين عن العمل) من خلال إعادة التوزيع الأفقي؛ و

- في بعض الحالات من خلال إعادة التوزيع الرأسي بين العمال الأغنياء والفقراء والضعفاء والأقل ضعفاً (على سبيل المثال الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية التي يتم دفعها بغض النظر عن المبلغ الذي شارك به المستفيدون أو آليات الدعم غير المباشر الأخرى) (منظمة العمل الدولية – بدون تاريخ، بيرباوم وشميت، 2022).

بهدف ضمان مبادء التضامن، والتجميع الواسع للمخاطر، والتمويل الجماعي، فإن اشتراكات التأمين الاجتماعي (على الأقل معدل أدنى) إلزامية لجميع العمال وأصحاب العمل، ويجب إدراج جميع المشاركين في إطار برنامج واحد متكامل، بغض النظر عن حالة عملهم أو القطاع الذي يعملون به (وينكلر، بولمر، وموت، 2017). ومع ذلك يكون في بالغ الصعوبة ، إنشاء برامج إلزامية للعمال الذين لديهم علاقات عمل غير واضحة ومن دون روابط توظيف طويلة الأجل، كما هو الحال مع نسبة كبيرة من العاملين في قطاع الزراعة وعمال البناء والفنانين وغيرهم. فهؤلاء العمال غير قادرين على تقديم اشتراكات منتظمة ومتسقة لبرامج التأمين الاجتماعي. كما انه من المستحيل عمليا تتبع التزامات أصحاب العمل، ولا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ذات القدرات الإدارية المحدودة.

ويناقش القسم الفرعي 1-4 بإيجاز المسائل المتعلقة بالبرامج المتوازية وتجزئة برامج التأمين الاجتماعي، في حين يناقش القسم الفرعي 2-4 كيفية إعداد برامج طوعية فعالة. ويسترشد هذان الجزءان أيضًا بدليل الممارسات الجيدة لمنظمة العمل الدولية حول توسيع تغطية الضمان الاجتماعي للعمال في الاقتصاد غير النظامي (منظمة العمل الدولية، 2021 أ).

1.4 البرامج المتكاملة مقابل الموازية

برامج التأمين الاجتماعي المتكاملة هي تلك التي تشترك فيها فئات مختلفة من العمال و/ أو ترتيبات التوظيف في نفس الصندوق ونفس البرنامج، أو نفس الصندوق لكن ببرامج مختلفة، أو نفس حزمة الفوائد ولكن برامج مختلفة، وما إلى ذلك. ويمكن أن يكون لدمج فئات العمل والدخل المختلفة في برنامج واحد للتأمين الاجتماعي تأثيرات إيجابية لضمان الجانب التضامني للبرامج القائمة على الاشتراكات، وتسهيل تنقل العمالة، والمساهمة في الاستدامة المالية والدعم غير المباشر من برامج التأمين الاجتماعي (بولمر، ينكلر، موت، 2017).

في المقابل، يقام بتجزئة أنظمة التأمين الاجتماعي عندما يتم تغطية فئات سكانية مختلفة من خلال برامج قائمة على الاشتراكات (متوازية) مختلفة بدلاً من برنامج وطني واحد متكامل، وبالإضافة إلى التجزئة التقليدية بين برامج التأمين الاجتماعي للعاملين في القطاعين العام والخاص وأفراد الجيش. فإن بعض البلدان تنشئ أيضًا مزيدًا من التجزئة حسب قطاع العمل (مثل الزراعة والبناء وما إلى ذلك) وترتيبات التوظيف (العمال بأجر منتظم، وعمال الخدمة المنزلية، والعاملين لحسابهم الخاص، والعمال العرضيين، إلخ) (جواد، 2015).

49 انظر أيضًا بيرباوم وشميت (2022، المربع 6: أمثلة على التضامن الاجتماعي والتضامن في تمويل الحماية الاجتماعية)

عندما يتم إنشاء برامج التأمين الاجتماعي ، فإنها عمومًا لا تغطي جميع فئات العمال. على سبيل المثال، عادةً ما يتم تغطية العاملين في قطاع الزراعة والعاملين لحسابهم الخاص بموجب برامج مختلفة أو لا يتم تغطيتهم على الإطلاق (شن وتيرنر، 2014). ووجود صناديق التأمين الاجتماعي الخاصة له ما يبرره لمواءمة البرامج القائمة على الاشتراكات مع الخصائص المحددة لهذه الأشكال من العمالة غير القياسية، بما في ذلك الأرباح غير المنتظمة والعقود قصيرة الأجل. ومع ذلك، فإن إحدى المشاكل الرئيسية للبرامج المجزأة هي الافتقار إلى قابلية تحويل الاستحقاقات والحقوق بين مختلف المهن وإمكانية نقلها، ويمثل هذا تحديًا كبيرًا للعاملين في قطاع الزراعة، نظرا لكثرة التنقل في سوق العمل والتحرك بين العمل الحر والعمالة التابعة (منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2020).

كما تحد التجزئة أيضًا من الدعم غير المباشر وتجميع المخاطر عن طريق تقسيم السكان، وتقدم برامج التأمين الصحي في إيران مثالاً على هذه القيود، فنتيجة للتوسع التدريجي في التأمين الصحي لفئات سكانية مختلفة بمرور الوقت، أنشأت الدولة أربع مؤسسات للتأمين الصحي العام تغطي فئات سكانية مختلفة، بما في ذلك واحدة مخصصة لسكان الريف50، وتمنع التجزئة إلى هذه الفئات الأربع التحويلات أو الدعم غير المباشر بين البرامج، وتجميع مخاطر السكان، مما يحد من إعادة توزيع المخاطر (بازيار وآخرون، 2016).

يمكن للبلدان الحد من التجزئة من خلال دمج برامج التأمين الاجتماعي المنفصلة أووضعبرامج توفر شبه تغطية شاملة. في الجزائر، منذ الاستقلال حتى عام 1983، تميز نظام التأمين الاجتماعي بعدد لا يحصى من البرامج المختلفة، مع مصادرها المالية الخاصة وتشرف عليها مؤسسات مختلفة (وزارة الصحة ووزارة الزراعة ووزارة المالية). وفي عام 1983، تم الإصلاح، وتوحيد هذه البرامج وزيادة تغطيتها. ومنذ عام 1983، تميز برنامج التأمين الاجتماعي الجزائري بتوحيد الأنظمة وفقًا لمبادئ التضامن وإعادة التوزيع، فضلاً عن الانتساب الإلزامي لفئات مختلفة من العمال وعلاقات التوظيف، بما في ذلك العمال بدون رواتب في صندوق محدد (مرواني، حمودة، مودن، 2014).

وحالة إصلاح التأمين الاجتماعي والمعاشات التقاعدية في مصر في 2019 هي أيضًا مثال حديث على كيفية التغلب على التجزئة وإدراج جميع العمال في برنامج واحد للتأمين الاجتماعي أثناء إنشاء تعديلات لتسهيل إدراج بعض الفئات، وقبل هذا الإصلاح، اعتادت مصر أن يكون لديها ستة برامج مختلفة للتأمين الاجتماعي تغطي فئات مختلفة51، وإلى جانب الحد من قدرة برامج التأمين الاجتماعي على تجميع المخاطر، فقد قدم هذا النظام المجزأ حزم مزايا مختلفة اختلافا كبيرا بمستويات مختلفة من السخاء (السيد، 2018). وفي عام 2019، تم توحيد برامج التأمين الاجتماعي في إطار برنامج واحد لعمال القطاعين العام والخاص، بما في ذلك العاملين في الاقتصاد غير النظامي (منظمة العمل الدولية، بدون تاريخ)، ويتم تضمين العاملين في قطاع الزراعة المؤقتين والمزارعين وأصحاب قطع الأراضي الزراعية الصغيرة (أقل من 1 فدان) في فئة العمال في القطاع غير النظامي، وقد نصت وزارة العمل والهيئة القومية للتأمين الاجتماعي على أنه بالنسبة للعمال الذين ليس لديهم صاحب عمل (أي العاملين في القطاع غير النظامي)، فإن الدولة ستكون مسؤولة عن دفع اشتراك صاحب العمل (12٪)، بينما يدفع العمال 9%. (نور، 2020).

يعرض المربع 6 حالة تونس، التي تظهر درجة معينة من التكامل، ولا سيما فيما يتعلق بطرق تسهيل الدعم غير المباشر وتنقل اليد العاملة للعاملين في القطاع الخاص، بما في ذلك العاملين في الزراعة والعاملين لحسابهم الخاص في قطاع الزراعة.

50 هي: (1) مؤسسة الضمان الاجتماعي، والتي تشمل جميع العاملين في القطاع الخاص الرسمي ومن يعولونهم؛ (2) ومنظمة التأمين الصحي الإيرانية، والتي تنقسم إلى أربعة صناديق فرعية وتغطي سكان الريف، والعاملين لحسابهم الخاص، وموظفي الحكومة والقطاعات الأخرى؛ (3) وهيئة التأمين الطبي للقوات المسلحة، والتي تغطي أفراد الجيش وأسرهم؛ (4) والتأمين الصحي لمؤسسة الإمام الخميني للإغاثة والتي تغطي الفقراء (بازيار وآخرون 2016).

51 وهي (1) للموظفين في القطاعين العام والخاص؛ (2) ولأعضاء النقابات المهنية والعاملين في الشركات الأجنبية والشركات الوطنية الكبرى؛ (3) وللعاملين لحسابهم الخاص وأصحاب العمل والمصريين المهاجرين؛ (4) ولأصحاب العمل والموظفين ذوي الدخل المرتفع؛ (5) وللعاملين في القطاع غير الرسمي؛ (6) وللجيش وكبار البيروقراطيين (السيد 2018).

المربع 6. تونس: التكامل كوسيلة لتسهيل الدعم غير المباشر وتنقل العمل

في تونس، يتم تنفيذ الاستحقاقات القائمة على الاشتراكات من خلال الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، الذي يغطي القطاع العام، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي يغطي القطاع الخاص، والصندوق الوطني للتأمين الصحي الذي يوفر التأمين الصحي للعاملين في القطاعين العام والخاص (راي، 2016). وخلال الثمانينيات والتسعينيات، تم توسيع تغطية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتشمل الفئات التي لم تكم مغطاة من قبل، بما في ذلك إنشاء برامج محددة للعاملين في قطاع الزراعة (1981)، والعاملين لحسابهم الخاص في قطاع الزراعة (1982)52 والفئات ذات الإيرادات المنخفضة (2002). وعلى الرغم من أن هذه الفئات لديها مستويات مختلفة من الاشتراكات ومن الوصول إلى مزايا التأمين الاجتماعي، فمن خلال إنشاء هذه الاختلافات المتعددة في إطار صندوق واحد، سهلت تونس الدعم غير المباشر. كما تحقق تكامل ملحوظ من خلال استناد الأهلية للمعاشات التقاعدية على إجمالي عدد السنوات التي اشترك فيها العمال في أي من البرامج، مما يسهل حراك العمالة. وقد أتاح وجود «نقاط بداية» مختلفة للنظام الاعتماد على معدلات اشتراك مختلفة: فعند إدراج العاملين الزراعيين، على سبيل المثال، دفعوا معدلات اشتراك أقل بكثير من غيرهم من الموظفين غير الزراعيين (4,4٪ للموظفين و2,05٪ لأصحاب العمل في الزراعة، مقابل 17,5٪ و6,25٪ على التوالي في القطاعات غير الزراعية). ومع ذلك، أدت هذه المعدلات المنخفضة للاشتراك أيضًا إلى محدودية فرص الوصول إلى المزايا، حيث لم يكن لدى العاملين في قطاع الزراعة بموجب هذا النظام إمكانية الوصول إلى استحقاقات الأسرة أو الورثة (الإسكوا، 2019).

باختصار، يوصى بدمج العاملين في قطاع الزراعة في برامج التأمين الاجتماعي السائدة، ولكن مع توفير حزم مزايا مختلفة تتواءم مع احتياجاتهم الخاصة وقدرتهم على الاشتراك، وسيمنع هذا الحل الحكومات من اتخاذ الطريق الطويل لإنشاء برامج منفصلة ومدعومة بإعانات كبيرة للعاملين في قطاع الزراعة وفي الوقت نفسه غير فعالة، لأنها لا تسمح بتنقل اليد العاملة (وهي مسألة رئيسية لقطاع الزراعة)، وغير مستدامة مالياً وتكون مستويات التضامن فيها محدودة.

2.4 التغطية الإلزامية مقابل الطوعية

الاشتراكات الإلزامية هي جانب أساسي من برامج التأمين الاجتماعي لضمان مبدأ التضامن وضمان حماية جميع العمال، بغض النظر عن التكاليف والمخاطر التي قد يمثلونها لبرنامج التأمين (بوروفسكي وكينجسن، 2019). ومع ذلك، حتى عندما يكون مضمونًا بموجب القانون، فإن ضمان الاشتراكات الإلزامية للعاملين في القطاع غير النظامي قد يكون بالغ الصعوبة لعدة أسباب، مثل عدم القدرة على تحمل التكاليف، وعدم انتظام الدخل، ومحدودية القدرات الإدارية والتفتيشية في المناطق النائية، والصعوبات في تتبع مسؤولية أصحاب العمل تجاه العاملين بأجر كثيري التنقل، وعدم وجود عقود رسمية، وقد أدت هذه القيود، ولا سيما عدم القدرة على تحمل التكاليف للعاملين لحسابهم الخاص والعاملين في قطاع الزراعة العرضيين الذين ليس لديهم أصحاب عمل منتظمين لدفع حصتهم في الاشتراكات، إلى قيام البلدان بإنشاء برامج طوعية للعمال غير النظاميين.

ويمكن أن تكون البرامج الطوعية مهمة لتوسيع نطاق التأمين الاجتماعي، ولكن يجب اتخاذ خطوات لضمان فعاليتها وحوافز الاشتراك فيها، وتنطوي برامج التأمين الاجتماعي الطوعية سيئة التصميم على العديد من القيود، ومن الصعب ضمان اشتراك العمال طواعية بسبب تفضيلات الوقت للإنفاق مقابل التوفير (بولمر، وينكلر، موت، 2017). وعلاوة على ذلك، فإن البرامج الطوعية عادة ما تشمل فقط اشتراكات العمال، مما يلغي مسؤولية صاحب العمل عن التمويل المشترك لبرامج التأمين؛ ويمكن للبرامج الطوعية استبعاد العمال الأكثر تهميشًا والذين لا يستطيعون تحمل تكاليف الاشتراك في برامج التأمين الاجتماعي؛ أنها تحفز الاختيار غير الصائب للأعضاء (الأشخاص الذين لديهم مخاطر أعلى لديهم حافز أكبر للانضمام)، مما قد يضعف الاستدامة المالية للبرنامج؛ ويمكن ان تاسس هذه البرامج لأنظمة رديئة تنطوي على مستويات أقل من الحماية (بولمر، وينكلر، موت 2017، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2018).

كما يبتعد العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عن البرامج الطوعية بسبب التغطية المحدودة التي حققتها. ففي مصر، على سبيل المثال، تم إدخال التسجيل الطوعي للعمال الموسميين في نظام معاشات تقاعدية ولكن لم يتم تسجيل سوى 900 ألف عامل اعتبارًا من 2013 (جواد وآخرون، 2018). ومنذ عام 2002، يقدم لبنان برنامجًا طوعيًا لاستحقاقات المرض والأمومة لبعض فئات العمال[53]، وهو برنامج غير مدمج مع صناديق التأمين الاجتماعي الأخرى. وأدى الافتقار إلى الدعم غير المباشر والاختيار غير الصائب (أي اختيار الأشخاص الذين يعانون من مخاطر أعلى في نظام التأمين) إلى وضع مالي غير مستدام للبرنامج، وتدني مستوى توفير المزايا، والتمييز في

52 تم إعداد برامج مختلفة للعاملين لحسابهم الخاص في قطاع الزراعة والقطاعات غير الزراعية في عام 1982 ثم دمجها في عام 1995

53 يستثنى من النظام الإلزامي العمال المستقلون والعمالة الحرة والموظفون المتقاعدون وأصحاب العمل وأقارب الموظفين

المستشفيات للمرضى المشتركين في هذا النظام التأميني، وأدت هذه المشكلات أيضًا إلى قيام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بتعليق تسجيل معظم المستفيدين في البرنامج (منظمة العمل الدولية، 2020). وفي الأردن، صممت مؤسسة الضمان الاجتماعي برنامجا طوعيا للتأمين الاجتماعي في البداية للعاملين لحسابهم الخاص، ولكن بعد ذلك قامت بتوسيع نطاقه ليشمل جميع الأردنيين، ويغطي هذا البرنامج أقل من 16٪ من جميع العمال المؤهلين، إلى جانب أنه يستبعد جميع العاملين لحسابهم الخاص وأصحاب العمل من غير المواطنين (حوالي 60 ألف شخص) (رزاز، وبيليرانو، وبيرن، 2021).

وتبرز التجربة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومناطق أخرى بصفة مستمرة عدم كفاءة البرامج الطوعية لتعزيز التغطية الكافية. تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن هذه البرامج عادة ما تجتذب أقل من 10٪ من جميع الأشخاص المؤهلين (منظمة العمل الدولية، 2021 أ)، وتمثل حالة فيتنام نهجًا غير ناجح خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد أدخلت الدولة برنامجا طوعيا للتأمين الاجتماعي في عام 2008، بهدف تغطية العمال غير النظاميين بنظام التأمين الاجتماعي، ومنذ ذلك الحين، كان لديها برنامجان للتأمين: برنامج إلزامي للتأمين الاجتماعي يغطي العمال بأجر بعقود عمل لمدة شهر واحد على الأقل؛ وبرنامج طوعي للتأمين الاجتماعي للعمال الذين لا يحق لهم الاشتراك في النظام الإلزامي. ومع ذلك، تظل تغطية العمال غير النظاميين في إطار هذا النظام الطوعي منخفضة، واعتبارًا من عام 2017، تم تغطية 1,9٪ فقط من العمال الذين ليس لديهم عقد عمل رسمي، ولم يشمل أي من البرنامجين معظم العمال الريفيين، ومن بين أسباب هذه التغطية المنخفضة انخفاض قيم المزايا، والمعاملة غير المتكافئة بين القطاعين النظامي وغير النظامي، حيث لا يقدم البرنامج الطوعي المزايا قصيرة الأجل المقدمة لأولئك الذين يشملهم النظام الإلزامي (مثل تعويضات المرض والأمومة وإصابات العمل والأمراض المهنية) (هونج، 2019).

وتظهر الأدلة أن الأنظمة الطوعية الشاملة للعاملين في القطاع غير النظامي ليست فعالة، ومع ذلك، عندما تتوفر أنظمة طوعية جذابة لفئات خاصة، يمكنها زيادة تغطية التأمين الاجتماعي للعاملين في قطاع الزراعة (هينز وآخرون، 2013)، وتمثل حالة نظام المعاشات التقاعدية الريفية الجديدة في الصين، التي نوقشت أعلاه (المربع 4) مثالا على كيفية تحفيز المشاركة في البرامج الطوعية. ويقدم هذا البرنامج مزايا أكثر سخاء لأولئك الذين قدموا اشتراكات أكثر سخاء على مر السنين في إطار ركيزة قائمة على الاشتراكات الطوعية. علاوة على ذلك، فإن عنصر «الارتباط بالأسرة» في السياسة يحفز الشباب على الاشتراك (شن وآخرون، 2021)، ويمكن أيضا أن يكون إنشاء التأمين الطوعي للشيخوخة، وهو الفائدة الأكثر تكلفة للصناديق العامة، مع الاحتفاظ بالمزايا الأخرى بموجب برامج التأمين الاجتماعي الإلزامية، نهجًا ممكنًا لضمان التمديد التدريجي لنظام قائم على الاشتراكات.

يعرض الجدول 1 مقارنة بين البرامج الإلزامية والطوعية، ويلخص المزايا والعيوب الرئيسية لكل برنامج من حيث التغطية والكفاية، والاستدامة المالية، والحوكمة والإدارة.

الجدول 1. البرامج الإلزامية مقابل البرامج الطوعية: ملخص للمزايا والعيوب الرئيسية

البعد	إلزامي	طوعي
التغطية والكفاية	التقليل من آثار الاختيار غير الصائب ضمان تغطية أوسع إذا تم الأخذ في الاعتبار التدابير المناسبة (مثل إعانات العمال ذوي القدرات المنخفضة على الاشتراك)	في حالة عدم وجود آليات أخرى، يجب السماح للأشخاص الذين لديهم القدرة على الاشتراك بالاستفادة من الحماية الاجتماعية عادة لا يتم تغطية الأفراد ذوي الدخل المنخفض زيادة مخاطر الاختيار غير الصائب
التمويل والاستدامة	زيادة تجميع المخاطر إمكانات أكبر للتضامن وإعادة التوزيع إمكانات أعلى للاستدامة المالية يمكن للحكومات أن تدعم أولئك الذين لديهم قدرة محدودة على الاشتراك في سياقات القدرات المحدودة على الاشتراك، يجب على الحكومات المشاركة بنشاط في تمويل البرنامج	آليات الحماية الاجتماعية ذاتية التمويل للعاملين في القطاع غير النظامي محدودية تجميع المخاطر والتضامن يؤدي إلى استبعاد الفئات الأكثر ضعفاً، إذا لم تكن هناك إمكانيات لتوفير اشتراكات مخفضة لهم
الحوكمة والإدارة	يمكن أن تكون الحكومة هي الضامن للنظام من المحتمل أن تستفيد البرامج واسعة النطاق من وفورات الحجم	إمكانية تحفيز تنظيم العمال في الاقتصاد غير النظامي تتطلب البرامج الأصغر مزيدًا من الحوكمة والإدارة

المصدر: مقتبس من منظمة العمل الدولية (2021)

5. النقاط الرئيسية

يهدف هذا التقرير البحثي إلى فهم إمكانات برامج التأمين الاجتماعي لمعالجة بعض المخاطر الرئيسية التي يواجهها العاملون في قطاع الزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. من الجدير بالذكر ان القطاع الزراعي يتألف من مجموعة من القطاعات الفرعية ذات أشكال مختلفة من العمالة والاحتياجات الخاصة. قد تختلف هذه الاحتياجات لعمال المزارع ، على سبيل المثال ، عن المزارعين الأفراد الذين يعملون لحسابهم الخاص أو أفراد الأسر المساهمين في عمل الاسرة الزراعي أو الصيادين الحرفيين. يجب أن يأخذ صانعو السياسات هذه الخصائص المحددة في الاعتبار عند وضع استراتيجيات لتوسيع النظم القائمة على الاشتراكات او المساهمات في بلدانهم . يلخص الجدول النقاط الرئيسية فيما يتعلق بالمخاطر والردود المحتملة لنظام التأمين الاجتماعي لمعالجتها. تشمل النقاط الأخرى الأوسع نطاقا ما يلي:

- يجب على بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا النظر في توسيع نطاق الوصول القانوني إلى التأمين الاجتماعي للعمال في قطاع الزراعة الذين يعملون في ظروف/ علاقات عمل مختلفة، ولا سيما العمال بأجر والعاملين العرضيين والموسميين والمؤقتين والذين يعملون لحسابهم الخاص.

- ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن التوسع القانوني وحده غير كاف لزيادة تغطية برامج التأمين الاجتماعي للعمال الزراعيين، بل يستلزم الأمر إجراء تعديلات جوهرية في التصميم والإدارة والتمويل، على النحو المبين في التقريرين الآخرين في هذه السلسلة.

- نسبة كبيرة من العاملين في قطاع الزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من غير المواطنين. وتنص معايير الضمان الاجتماعي الدولية على مبدأ المساواة في المعاملة بين المواطنين وغير المواطنين. ويجب على البلدان أخذ ذلك في الاعتبار عند توسيع نطاق التغطية القانونية والفعالة للعمال الأكثر ضعفًا. كما ينبغي النظر في أهمية اتفاقيات الضمان الاجتماعي الثنائية أو المتعددة الأطراف لضمان إمكانية تحويل المستحقات والمزايا.

- من الممكن اتباع عدة نهج لتوسيع نطاق التأمين الاجتماعي والحماية الاجتماعية الشاملة للعاملين في قطاع الزراعة (على سبيل المثال، توسيع تغطية البرامج الحالية، وإعداد برامج خاصة بالتعاون مع صندوق التأمين الاجتماعي، وتحسين التكامل بين أنظمة المساعدة الاجتماعية وبرامج التأمين الاجتماعي وما إلى ذلك)، ولكن هذه الأساليب يجب أن تستند جميعها إلى مبادئ تجميع المخاطر والتضامن في التمويل.

- نظرًا لانخفاض الأجور ومعوقات القدرة على تحمل التكاليف، فمن الضروري الجمع بين البرامج غير القائمة على الاشتراكات ونظام التأمين الاجتماعي لضمان توفير الحد الأدنى للحماية الاجتماعية والمزايا الكافية للجميع. وينبغي للبلدان أن تنظر في أهمية أنظمة الحماية الاجتماعية المتكاملة من خلال وضع حد أدنى للحماية الاجتماعية يوفر تأمين الدخل الأساسي، تكمله أنظمة قائمة على الاشتراكات، والتي ينبغي تمديدها على المدى المتوسط والطويل.

الجدول 2. النقاط الرئيسية

المخاطر الرئيسية	الاستجابة الممكنة للتأمين الاجتماعي
المخاطر الصحية: التعرض لمبيدات الآفات، والأمراض التي تنقلها المياه، وانتشار الأمراض الوبائية والمتوطنة في المناطق الريفية، وعدم الوصول إلى المرافق الصحية.	**توسيع تغطية التأمين الصحي،** بهدف إعداد أنظمة صحية شاملة تستند إلى مبادئ توافر الخدمات الصحية والقدرة على تحمل تكاليفها وإمكانية الوصول إليها ومقبوليتها، ومن خلال مزيج من التمويل من الاشتراكات والضرائب. **أمثلة قطرية:** تونس ومصر
السلامة المهنية: العمل الخطر، عدم وجود إرشادات السلامة، المخاطر أثناء السفر	**زيادة عمليات التفتيش وتقديم مزايا إصابات العمل:** زيادة التفتيش على التدابير الوقائية والحمائية اللازمة في المناطق الزراعية، وزيادة تغطية التأمين الإلزامي ضد إصابات العمل للعمال الزراعيين، بما في ذلك أثناء التنقل. تضمين الأمراض التي يكون العاملون في قطاع الزراعة عرضة لها في قائمة الأمراض المهنية التي تغطيها مزايا إصابات العمل. استحداث آلية مبتكرة للتغطية الشاملة لجميع العمال، بما في ذلك ترتيبات التعاقد من الباطن، وفقًا للمقاول الرئيسي أو موقع العمل (مثل التأمين على أساس المزرعة). **مثال قطري:** الهند
عدم استقرار العمل والبطالة وخسائر الدخل: الموسمية، والافتقار إلى الوظائف المستقرة، وارتفاع معدلات البطالة في المناطق الريفية، وعدم استقرار الدخل، وانخفاض الدخل/ الأجور	كخطوة أولية، من الضروري **تخصيص إعانات بطالة** للعاملين في المنطقة وضمان بموجب القانون أن العمال بأجر في قطاع الزراعة مؤهلون لتلك المزايا. **مواءمة إعانات البطالة** مع الخصائص المحددة لترتيبات العمل في قطاع الزراعة - على سبيل المثال، العاملين لحسابهم الخاص أو العمال المؤقتين - موسمية الإنتاج وآثار تغير المناخ. **مثال قطري:** البرازيل
مخاطر مرتبطة بالسن: عدم القدرة على الاستمرار في العمل وعدم التقاعد؛ معاشات غير كافية لتغطية احتياجات كبار السن	**مواءمة التشريعات الوطنية** للسماح للمزارعين العاملين لحسابهم الخاص والفئات الأخرى من العاملين في قطاع الزراعة غير المشمولين بالانضمام إلى برنامج المعاشات التقاعدية الوطنية. **تقديم معاشات تقاعدية اجتماعية** من خلال برامج غير قائمة على الاشتراكات لأولئك الذين ليس لديهم القدرة على الاشتراكات، كأداة لضمان الحد الأدنى من الحماية ضد الفقر، وتقديم برامج قائمة على الاشتراكات كإمكانية لزيادة استحقاقات المعاشات التقاعدية؛ **والنظر في مواءمة معاشات الشيخوخة** من خلال تعديل سن التقاعد للعاملين في قطاع الزراعة في ضوء الوظائف الأقصر، مع الأخذ في الاعتبار متوسط الأجر المرجعي الوظيفي بدلاً من أجور الفترة الأخيرة وإدخال أنظمة دعم المساهمة للعمال ذوي الأجور المنخفضة والعاملين لحسابهم الخاص. **التخلي عن شرط وقف العمل** للمزارعين المستقلين الذين يتلقون معاشات تقاعدية. **مثال قطري:** الصين
مخاطر متعلقة بالبيئة: الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية، التدهور البيئي، ندرة المياه، تغير المناخ، عدم استقرار الإنتاج	**إنشاء روابط أقوى بين برامج التأمين الاجتماعي والتأمين الزراعي العامة** لصغار المنتجين للتعويض عن خسائر الدخل بسبب العوامل البيئية. **أمثلة قطرية:** البرازيل وتركيا

المصدر: شرح المؤلفين

أكد التقرير على أهمية تجنب تجزئة برامج التأمين الاجتماعي، للحفاظ على المبادئ الأساسية للبرامج القائمة على الاشتراكات: تجميع المخاطر والتضامن. أظهرت حالات الجزائر ومصر وتونس كيف تقوم بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بدمج برامجها الخاصة باستخدام مناهج مختلفة، ومزايا القيام بذلك. وأظهرت البرامج الطوعية عدم كفاءتها لتغطية الفئات الأكثر ضعفاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويجب استخدام هذه البرامج كملاذ أخير لتغطية العاملين لحسابهم الخاص، وتصميمها بحوافز واضحة (على سبيل المثال حالة الصين، انظر المربع 4) لتحسين التغطية.

هناك تحديان رئيسيان لتوسيع تغطية التأمين الاجتماعي لتشمل العاملين في قطاع الزراعة من خلال برامج إلزامية أو طوعية، وهما الأعباء المالية والإدارية الواقعة على الحكومات. ويركز التقريران البحثيان الثاني والثالث في هذه السلسلة على التغلب على هذه التحديات وضمان نظام للتأمين الاجتماعي فعال وشامل ومستدام مالياً.

6. المراجع

أليو، أندرو موندالو - 2019 - «تنفيذ أنظمة وتدابير الحماية الاجتماعية الملائمة وطنياً للجميع: الثغرات والتحديات التي تواجه المناطق الريفية.» ورقة مقدمة في اجتماع فريق خبراء إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن القضاء على الفقر الريفي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 - أديس أبابا - 27 فبراير- تم الاطلاع في 30 مايو 2022.
https://www.un.org/development/desa/dspd/wp-content/uploads/sites/22/2019/03/Andrew-Allieu_SP-for-rural-areas_22-Feb-18.pdf

أليو وأندرو موندالو وآنا أوكامبو – 2019 - على الطريق نحو التغطية الشاملة لسكان الريف وإزالة معوقات الوصول إلى الحماية الاجتماعية - روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - تم الاطلاع في 30 مايو 2022. http://www.fao.org/3/ca7246en/ca7246en.pdf

أكينو، جواسير روفينو دي، ماريا دي فاطيما فيدال، وماريا أوديت ألفيس – 2021 – «"Políticas Públicas de Adaptação à Seca Prolongada No Nordeste: O Papel Do PRONAF e Do Garantia-Safra." In A Ação Pública de Adaptação da Agricultura à Mudança Climática no Nordeste Semiárido Brasileiro

تحرير إريك سابورين وآخرون - ريو دي جانيرو - E-papers Serviços Editoriais Ltda - تم الاطلاع في 30 مايو 2022
https://agritrop.cirad.fr/599263/1/ID599263.pdf#page=101

بياردي، دوناتيلا، ماركو ماجناني، وماريو مينيجاتي - 2020 - «نظرية الادخار الاحتياطي: نظرة عامة على التطورات الأخيرة» استعراض اقتصاديات الأسر المعيشية 18(2): 513-542 - تم الاطلاع في 30 مايو 2022. https://doi.org/10.1007/s11150-019-09460-3

محمد بازيار وآراش رشيديان وسوميت كين ومحمد رذا فايز مهداوي وعلي أكبري ساري وليلى دوشمانجير - 2016 - «خيارات السياسة للحد من التجزئة في تجميع أموال التأمين الصحي في إيران» - المجلة الدولية للسياسة والإدارة الصحية - 5 (4): 253-258 - تم الاطلاع في 30 مايو 2022 https://doi.org/10.15171/ijhpm.2016.12

مناخم بن يامي - 2000 - المخاطر والأخطار في المصايد الصغيرة: نظرة عامة - جنيف: منظمة العمل الدولية

بيرباوم وميرا وفاليري شميت - 2022 - «الاستثمار بشكل أفضل في الحماية الاجتماعية الشاملة: تطبيق معايير الضمان الاجتماعي الدولية في سياسة الحماية الاجتماعية والتمويل» - ورقة عمل منظمة العمل الدولية - رقم 43 - جنيف: منظمة العمل الدولية - تم الاطلاع في 30 مايو 2022 https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---soc_sec/documents/publication/wcms_834216.pdf.

سيمون بورغيسي وإليسا تيتشي - 2019 - «تغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: المخاطر البيئية، والآثار الاجتماعية والاقتصادية وتحديات السياسات في المستقبل» - الكتاب السنوي للمعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط 2019 - برشلونة - إسبانيا: المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط - تم الاطلاع في 30 مايو 2022.
https://www.iemed.org/publication/climate-change-in-the-mena-region-environmental-risks-socioeconomic-effects-and-policy-challenges-for-the-future

بوروفسكي وألدن وإريك كينجسون – 2019 - «دور التأمين الاجتماعي في التخفيف من حدة الفقر: الآفاق الأسترالية» في مراجعة هندرسون: دراسة الضمان الاجتماعي والفقر في أستراليا - تحرير بيتر سوندرز - 330-349 – ملبورن -أستراليا: مطبعة جامعة ملبورن.

زهور بوزيدي، صقر النور، وداد مؤمن - 2011 – "Le travail des femmes dans le secteur agricole: Entre précarité et empowerment—Cas de trois régions en Egypte, au Maroc et en Tunisie"

ورقة عمل - نيويورك: مجلس السكان - تم الاطلاع في 30 مايو 2022. https://doi.org/10.31899/pgy2.1074

شن، تيانهونغ، وجون تيرنر - 2014 - «التجزئة في تقديم إعانة الشيخوخة للضمان الاجتماعي في الصين» - مجلة الشيخوخة والسياسة الاجتماعية - 27 (أكتوبر) - تم الاطلاع في 30 مايو 2022. https://doi.org/10.1080/08959420.2014.977647

شن، يان، ليشنج زاو، يوبنج فان، بينجزو زي - 2021 - «هل يعمل نظام المعاشات التقاعدية الريفية الجديدة على تحسين سبل عيش السكان؟ دليل تجريبي من شمال غرب الصين» - PLOS ONE - 16 (4): e0250130 - تم الاطلاع في 30 مايو 2022 https://doi.org/10.1371/journal.pone.0250130

CREDR 2021 - «تونس: العاملات في الزراعة يواجهن مخاطر جسيمة بسبب النقل غير الآمن» – مدونة مركز موارد الأعمال التجارية وحقوق الإنسان - تم الاطلاع في 30 مايو 2022. https://www.business-humanrights.org/fr/derni%C3%A8res-actualit%C3%A9s/i-have-a-dream-of-safe-transportation-tunisianwomen-/agricultural-workers-in-tunisia

دركون وستيفان وجون هودينت وتاسو فوليديهانا - 2005 - «الصدمات والاستهلاك في 15 قرية إثيوبية، 1999-2004». مجلة الاقتصاديات الإفريقية 14 (4): 559-585 - تم الاطلاع في 30 مايو 2022. https://doi.org/10.1093/jae/eji022

أحمد السيد – 2018 - «الرعاية الاجتماعية في مصر: شريان الحياة للشعب أم للنظام الحاكم؟» مدونة العلاقات الدولية الإلكترونية - 23 يوليو - تم الاطلاع في 30 مايو 2022. https://www.e-ir.info/2018/07/23/egypts-social-welfare-a-lifeline-for-the-people-or-the-ruling-regime

الفاو 2016 - دراسة استطلاعية عن العمل اللائق والعمالة في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية: قضايا وإجراءات للمناقشة والبرمجة - روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - تم الاطلاع في 30 مايو 2022. https://www.fao.org/3/i5980e/i5980e.pdf

الفاو 2019 أ. «النوع الاجتماعي» مدونة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - تم الاطلاع في 30 مايو 2022. https://www.fao.org/gender/background/en

الفاو 2019 ب - «مفتاح التحول الريفي للتنمية المستدامة في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا» - نظرة عامة على الأمن الغذائي والتغذية 2018 - القاهرة: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - تم الاطلاع في 30 مايو 2022. http://www.fao.org/3/ca3817en/ca3817en.pdf

الفاو 2019 ج - الحماية الاجتماعية للمصايد الصغيرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط: مراجعة - روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - تم الاطلاع في 30 مايو 2022. https://www.fao.org/3/ca4711en/ca4711en.pdf

الفاو 2021 أ - حماية سبل العيش - الربط بين التأمين الزراعي والحماية الاجتماعية - روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - تم الاطلاع في 30 مايو 2022. http://www.fao.org/3/cb2690en/cb2690en.pdf

الفاو 2021 ب - تعزيز الاتساق بين الحماية الاجتماعية وسياسات مصايد الأسماك: إطار للتحليل والعمل - روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - تم الاطلاع في 30 مايو 2022. https://books.google.com.br/books/about/Strengthening_coherence_between_social_p.html?id=nR4_EAAAQBAJ&redir_esc=y

منظمة الأغذية والزراعة، والمركز الفني للتعاون الزراعي والريفي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية - 2014 - الشباب والزراعة: التحديات الرئيسية والحلول الملموسة - روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - تم الاطلاع في 30 مايو 2022. https://www.fao.org/policy-support/tools-and-publications/resources-details/en/c/463121

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية 2020 - «سنة من دخول القانون عدد 51 لسنة 2019 المتعلق بإحداث صنف نقل للعاملات والعملة بالقطاع الفلاحي حيز التنفيذ: ماذا تغير» - مدونة المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية - تم الاطلاع في 30 مايو 2022. https://ftdes.net/ar/loi-n-2019-51-du-11-juin-2019-portant-creation-dune-categorie-de-transport-de-travailleurs-agricoles

علاء غنام – 2020 - «قانون التأمين الصحي الشامل: نظام رعاية صحية عادل ومنصف وممكن» - مدونة حلول السياسة البديلة - تم الاطلاع في 30 مايو 2022. https://aps.aucegypt.edu/en/articles/47/universal-health-insurance-law-possible-equitable-fair-healthcare-system

حكومة البرازيل 2021 – «Manual Pessoa Física—Segurado Especial» - موقع حكومة البرازيل - تم الاطلاع في 30 مايو 2022. https://www.gov.br/esocial/pt-br/segurado-especial/manual-do-esocial-segurado-especial-versao-reduzida.pdf

حكومة البرازيل - قادم - Relatório Geral 2020: Garantia-Safra Benefício Condicionado da Agricultura Familiar – البرازيل – وزارة الزراعة والثروة الحيوانية

حكومة البرازيل – بدون تاريخ – موقع "Seguro Defeso—Pescador Artesanal." Instituto Nacional do Seguro Social" - تم الاطلاع في 30 مايو 2022. https://www.gov.br/inss/pt-br/saiba-mais/seguro-defeso-pescador-artesanal/seguro-defeso-pescador-artesanal

حكومة المغرب - 2021 - "Convention-cadre pour la généralisation de l'AMO de base à 1,6 million d'agriculteurs." - موقع الحكومة المغربية - 15 أبريل - تم الاطلاع في 30 مايو 2022. https://www.maroc.ma/fr/actualites/convention-cadre-pour-la-generalisation-de-lamo-de-base-16-million-dagriculteurs

هاليجات، ستيفان، موك بنجالور، لورا بونزانيغو، ماريان فاي، تامارو كين، أولف نارلوش، جولي روزنبرغ، ديفيد تريجور، أدريان فوغت شيلب - 2016 - «موجات الصدمة: إدارة آثار تغير المناخ على الفقر» سلسلة تغير المناخ والتنمية - واشنطن العاصمة: البنك الدولي - تم الاطلاع في 30 مايو 2022. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/22787/9781464806735.pdf?sequence=13&isAllowed=y

نادين هيك، بورجا ريجيرو، مايكل بيك، كيرستين بفليجنر، بيتر موك، لوت كيرش، فيرا أجوستيني – 2020 - «مصايد الأسماك المعرضة للخطر: ضعف مصايد الأسماك أمام تغير المناخ» تقرير تقني - برلين: منظمة حفظ الطبيعة - تم الاطلاع في 30 مايو 2022. https://www.nature.org/content/dam/tnc/nature/en/documents/Fisheries-at-Risk-Technical-Report.pdf

هينز، ريتشارد، روبرت هولزمان، ديفيد تويستا، نوريوكي تاكاياما – 2013 - الاشتراكات المتطابقة للمعاشات التقاعدية: استعراض للتجربة الدولية - واشنطن العاصمة: البنك الدولي - تم الاطلاع في 30 مايو 2022. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/11968/735130PUB0EPI001070120date010025012.pdf؟

هوونغ، نجوين تاي لان - 2019 -»زيادة تغطية التأمين الاجتماعي للعاملين غير النظاميين في فيتنام - «عرض تقديمي في اجتماع فريق الخبراء «أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة في آسيا والمحيط الهادئ»، بانكوك - أبريل - تم الاطلاع في 30 مايو 2022. https://www.unescap.org/sites/default/files/Session_3_PPT_Viet_Nam.pdf

ابنعوف، أديل، هوربرتس فان دن بورن، جوهان مارس - 2007 - «استفادة النساء السودانيات في سن الإنجاب من خدمات الرعاية السابقة للولادة « - المجلة الطبية السعودية - تم الاطلاع في 30 مايو 2022. https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/17457442

منظمة العمل الدولية - 2000 - السلامة والصحة في الزراعة - جنيف: منظمة العمل الدولية - تم الاطلاع في 30 مايو 2022. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@ed_protect/@protrav/@safework/documents/publication/wcms_110193.pdf

منظمة العمل الدولية – 2008 – «تعزيز العمالة الريفية من أجل الحد من الفقر» - التقرير الرابع - المؤتمر الدولي للعمل - الدورة 97 - جنيف: منظمة العمل الدولية - تم الاطلاع في 30 مايو 2022. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@ed_norm/@relconf/documents/meetingdocument/wcms_092055.pdf

منظمة العمل الدولية - 2013 - «تعزيز التنمية الريفية من خلال السلامة والصحة المهنيتين» - موجز السياسة الريفية - جنيف: منظمة العمل الدولية - تم الاطلاع في 30 مايو 2022. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---safework/documents/publication/wcms_222333.pdf

منظمة العمل الدولية2018 أ - «الحماية الاجتماعية لكبار السن: اتجاهات السياسة والإحصاءات 19-2017» - ورقة سياسة الحماية الاجتماعية - رقم 17 - جنيف: منظمة العمل الدولية - تم الاطلاع في 30 مايو 2022. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---soc_sec/documents/publication/wcms_645692.pdf

منظمة العمل الدولية 2018 ب - «يعمل أكثر من 60٪ من السكان العاملين في العالم في الاقتصاد غير الرسمي» - موقع منظمة العمل الدولية - 30 أبريل - تم الاطلاع في 30 مايو 2022. https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_627189/lang--en/index.html#:~:text=Agriculture%20is%20the%20sector%20with,more%20than%2090%20per%20cent.&text=For%20hundreds%20of%20millions%20of,lack%20of%20access%20to%20finance

منظمة العمل الدولية 2020 - توسيع نطاق الحماية الصحية الاجتماعية في لبنان: دور الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في تحقيق التغطية الصحية الشاملة - بيروت: منظمة العمل الدولية - تم الاطلاع في 30 مايو 2022. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_780987.pdf

منظمة العمل الدولية 2021 أ - توسيع نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل العاملين في الاقتصاد غير الرسمي: دروس من التجربة الدولية - جنيف: منظمة العمل الدولية - تم الاطلاع في 30 مايو 2022. https://www.social-protection.org/gimi/RessourcePDF.action?id=55728

منظمة العمل الدولية 2021 ب - التقرير العالمي للحماية الاجتماعية 22-2020: التقرير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - بيروت: منظمة العمل الدولية - تم الاطلاع في 30 مايو 2022. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@arabstates/@ro-beirut/documents/publication/wcms_830406.pdf

منظمة العمل الدولية 2021 ج - التقرير العالمي للحماية الاجتماعية 22-2020: الحماية الاجتماعية في مفترق الطرق - سعياً وراء مستقبل أفضل» - جنيف: منظمة العمل الدولية - تم الاطلاع في 30 مايو 2022. http://www.ilo.org/global/publications/books/WCMS_817572/lang--en/index.htm

منظمة العمل الدولية – قادم - تخطيط السلامة والصحة المهنيين في قطاع الزراعة في لبنان - بيروت: منظمة العمل الدولية.

منظمة العمل الدولية - بدون تاريخ - منصة الحماية الاجتماعية – مصر - بيروت: منظمة العمل الدولية - تم الاطلاع في 30 مايو 2022. https://www.social-protection.org/gimi/ShowCountryProfile.action;jsessionid=fn7Y7mm2Yvye!JHD0xzhm4AM14oTEGIWSu-vHFjNCkBxdynsFRy8j!1750948109?iso=EG

منظمة العمل الدولية - بدون تاريخ - «ما هي المبادئ الرئيسية لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 102؟» موقع منظمة العمل الدولية للحماية الاجتماعية - تم الاطلاع في 30 مايو 2022. https://www.social-protection.org/gimi/wiki.wikiId=179?ShowWiki.action

منظمة العمل الدولية ومنظمة الفاو 2021 - توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل سكان الريف: آفاق لنهج مشترك بين منظمة الفاو ومنظمة العمل الدولية - جنيف وروما: منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - تم الاطلاع في 30 مايو 2022. http://www.fao.org/documents/card/en/c/cb2332en

منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - 2020 - «ضمان حماية اجتماعية أفضل للعاملين لحسابهم الخاص» ورقة معدة للاجتماع الثاني لمجموعة عمل التوظيف لمجموعة العشرين تحت رئاسة المملكة العربية السعودية - جنيف وباريس: منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - تم الاطلاع في 30 مايو 2022. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---ddg_p/documents/publication/wcms_742290.pdf

منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والاتحاد الدولي للأغذية 2007 - العاملون في قطاع الزراعة ومساهمتهم في التنمية الزراعية والريفية المستدامة - جنيف: منظمة العمل الدولية.

مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل ومنظمة الأغذية والزراعة – قادم – Avaliação de Impacto do Seguro Defeso Nas Condições Socioeconômicas dos Pescadores Artesanais

برازيليا وروما: مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

إسلام، محمد محمود، أماني بيجوم، سيد محمد أمين الرحمن، وهدايت الله – 2021 - «الإغلاق الموسمي لمصايد الأسماك في شمال خليج البنغال يسبب آثارًا بيئية واجتماعية اقتصادية فورية ولكن متناقضة» – الحدود في علوم البحار 8: 1249 - تم الاطلاع في 30 مايو 2022. https://doi.org/10.3389/fmars.2021.704056

رنا جواد – 2015 - أنظمة الحماية الاجتماعية والسياسات الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الاتجاهات الناشئة - نيويورك: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة.

رنا جواد، نورا أبوشادي، هشام منصور، آدم كوتس، نضال بن شيخ – 2018 - الاتجاهات الجديدة في السياسة الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: دراسة مجموعة قطرية لمصر والأردن والمغرب وعمان وتونس - جنيف: معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، 62.

مها قطّاع وميريديث بيرن وعلاء العربيات 2018 - العمل اللائق وقطاع الزراعة في الأردن: أدلة من استبيانات العمال وأصحاب العمل - بيروت: منظمة العمل الدولية - تم الاطلاع في 30 مايو 2022. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_646170.pdf

خليفة، أحمد يحيى، جان يعقوب جبور، عوض مطرية، مجدي بكر، مي فريد، إنكي ماثير - بدون تاريخ - «شراء الخدمات الصحية بموجب قانون التأمين الصحي الشامل الجديد في مصر: ما الآثار المترتبة على التغطية الصحية الشاملة؟» - المجلة الدولية للتخطيط والإدارة الصحية - تم الاطلاع في 30 مايو 2022. https://doi.org/10.1002/hpm.3354

قرنفل 2012 - «الوصول للرعاية الصحية والعوائق التي تحول دون تقديمها في البلدان العربية: استعراض» - المجلة الصحية لشرق المتوسط 18 (12): 1246-1239 - تم الاطلاع في 30 مايو 2022 https://doi.org/10.26719/2012.18.12.1239

وليد المرواني، ناصر الدين حمودة، كلير المودن 2014 – Le Systeme Algerien de Protection Sociale: Entre» Bismarckien et Beveridgien.» Les Cahiers du Cread - 109-147

وليد المرواني، ناصر الدين حمودة، كلير المودن 2016 - «محددات الاقتصاد الجزئي للطلب على الضمان الاجتماعي: دليل من سوق العمل الجزائري» - المؤسسات والاقتصادات، 61-25.

مويل وشانتال وشميت 2018 - الاعتماد على الغذاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تحليل بأثر رجعي وإسقاطات حتى عام 2050 - شام - سويسرا: سبرينجر - تم الاطلاع في 30 مايو 2022. https://doi.org/10.1007/978-94-024-1563-6

نور مهدي 2020 - «تنبيه قانوني 160.» مدونة أندرسن مصر (ماهر ميلاد إسكندر) - تم الاطلاع في 30 مايو 2022.

إيمان نويهض، شادي حمادة، لميس خيرالله، هند فرح، حيدر سليمان، محمد ضبيبو، هيثم الخوند - قادم - التخطيط للسلامة والصحة المهنيين في قطاع الزراعة في لبنان - جنيف: منظمة العمل الدولية.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 2018 - «مستقبل الحماية الاجتماعية: ما الذي يصلح للعمال غير النظاميين؟» ملخص السياسات - باريس: دار نشر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - تم الاطلاع في 30 مايو 2022. https://www.oecd.org/social/Future-of-social-protection.pdf

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة 8102 - «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الآفاق والتحديات» التوقعات الزراعية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة 8102-7202. باريس وروما: منشورات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة - تم الاطلاع في 03 مايو 2202. https://doi.org/10.1787/agr_outlook-2018-5-en

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة العمل الدولية 0202 – تغيير القوانين والتشريعات المعنية بالتمكين الاقتصادي للمرأة والتنمية والمنافسة والتنمية في القطاع الخاص في مصر والأردن والمغرب وتونس - باريس وجنيف: منشورات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة العمل الدولية - تم الاطلاع في 03 مايو 2202. https://doi.org/10.1787/af7f3846-fr

مجموعة أكسفورد للأعمال 0202 - «ما هي الخطوة التالية مع طرح مصر للتأمين الصحي الشامل» - موقع مجموعة أكسفورد للأعمال - 12 يوليو - تم الاطلاع في 03 مايو 2202. https://oxfordbusinessgroup.com/overview/new-era-universal-health-insurance-scheme-work-alongside-existing-programmes-improve-overall

بيري، جيليرمو، عمر أرياس، بابلو فاجنزيلبر، ويليام مالوني، أندرو ماسون، خايم سافيدرا شاندوفي 7002 - السمة غير الرسمية: الخروج والاستبعاد. واشنطن العاصمة: البنك الدولي - تم الاطلاع في 03 مايو 2202. https://doi.org/10.1596/978-0-8213-7092-6

باتريك راي 6102 - الملامح القطرية للحماية الاجتماعية: تونس - بيروت: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا - تم الاطلاع في 03 مايو 2202. https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/tuni-a-social-protection-profile-english_0.pdfالتأمين الاجتماعي

رزاز، سوزان، لوكا بيليرانو، ميرديث بيرن 1202 - فرص توسيع تغطية الضمان الاجتماعي في الأردن - جنيف: منظمة العمل الدولية - تم الاطلاع في 03 مايو 2202. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---ddg_p/documents/publication/wcms_806055.pdf

ساتو، لوكاس 1202 أ - «حالة التأمين الاجتماعي للعمال الزراعيين في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا وتحديات التوسع» - ورقة عمل، رقم 981. برازيليا والقاهرة: مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - تم الاطلاع في 03 مايو 2202. https://www.ipcig.org/sites/default/files/pub/en/WP189_The_state_of_social_insurance_for_agricultural_workers.pdf

ساتو لوكاس 1202 ب - حالة التأمين الاجتماعي للعمال الزراعيين في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا وتحديات التوسع - روما ونيويورك: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - تم الاطلاع في 03 مايو 2202. https://doi.org/10.4060/cb3150en

ساتو، لوكاس، كاميلا رولون، بياتريز بوراتيني، فيكتور ثيفز، لويزا فاجنر، أرنيلا رينيك، موريشيو ميريليس 2202 - استجابة الحماية الاجتماعية لكوفيد-91 في المناطق الريفية في أمريكا اللاتينية والكاريبي: حماية وتعزيز العمالة في القطاع الزراعي. برازيليا وروما: مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

شيل أدلونج، زينيا 5102 - «الدليل العالمي على التفاوتات في حماية الصحة الريفية: بيانات جديدة عن العجز الريفي في التغطية الصحية لـ 471 دولة.» وثيقة ESS، رقم 74. جنيف: منظمة العمل الدولية - تم الاطلاع في 03 مايو 2202. https://www.ressource.ressourceId=51297؟social-protection.org/gimi/gess/RessourcePDF.action

راماسامي سيلفاراجو، 3102 - «انعكاسات تغير المناخ على الزراعة والأمن الغذائي في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا» في تغير المناخ والأمن الغذائي في غرب آسيا وشمال إفريقيا، تحرير مانافا، سيفاكومار، راتان لال، راماسامي سيلفارجو، وإبراهيم حمدان، 72-15. دوردريخت: سبرينجر- هولندا - تم الاطلاع في 03 مايو 2202. https://doi.org/10.1007/978-94-007-6751-5_2

سيلفا، خوسيه جلودرفان سوسا 4102 – «Contribuições do Programa Garantia-Safra para Reproduções de Unidades Produtivas Familiares Assentadas»

أطروحة الماجستير. فورتاليزا، البرازيل: قسم الدراسات العليا للاقتصاد الريفي، جامعة سيارا الفيدرالية.

سيلفا ليندر، سيباستيان، لوكا بيليرانو، ورانيا إغناتيوس، نينكي راب 1202 - تقييم الضعف وفجوات الحماية الاجتماعية - لبنان: تحليل البيانات الجزئية بناءً على مسح القوى العاملة وظروف المعيشية للأسر 91/8102. بيروت: منظمة العمل الدولية - تم الاطلاع في 03 مايو 2202. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_820467.pdf

اتحاد لجان العمل الزراعي 2202 - «تقرير عن واقع حقوق العاملين في قطاع الزراعة الفلسطيني في الضفة الغربية» - موقع اتحاد لجان العمل الزراعي، 3 فبراير - تم الاطلاع في 03 مايو 2202.

http://uawc-pal.org/news.php؟n=3615016&lang=1

هيئة الأمم المتحدة للمرأة 6102 - Travail des Femmes en Milieu Rural et Leur Accès à la Protection Sociale. نيويورك: هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة 2018 - «آفاق التحضر في العالم: مراجعة 8102 - نسخة إلكترونية» إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، موقع شعبة السكان - تم الاطلاع في 03 مايو 2202. https://population.un.org/wup

الإسكوا 8002 - الملامح الديموجرافية للدول العربية. بيروت - لبنان: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا - تم الاطلاع في 03 مايو 2202. https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/sdd-07-bk1-rev1-e.pdf

الإسكوا 9102 - إصلاح الحماية الاجتماعية في الدول العربية. بيروت - لبنان: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا - تم الاطلاع في 03 مايو 2202. https://www.unescwa.org/publications/social-protection-reforms-arab-countries-2019

واها، كاثرينا، ليندا كروميناور، صوفي آدامز، فالنتين آيش، فلورنت بارش، ديم كومو، ماريانيلا فادر، وآخرون 7102 - «آثار تغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وانعكاساتها على الفئات السكانية الضعيفة.» التغير البيئي الإقليمي 71 (6): 3261–8361 - تم الاطلاع في 03 مايو 2202. https://doi.org/10.1007/s10113-017-1144-2

ويري، فريدريك، نينار فوال 2202 - الآثار المناخية المتتالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التكيف من خلال الحكم الشامل - نيويورك: مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي - تم الاطلاع في 03 مايو 2202. https://carnegieendowment.org/2022/02/24/cascading-climate-effects-in-middle-east-and-north-africa-adapting-through-inclusive-governance-pub-86510التأمين الاجتماعي

ويليامسن، ب جون، ليانكوان فانج، إستيبان كالفو 7102 - «إصلاح نظام معاشات التقاعد الريفية في الصين: تحليل نقدي» - مجلة دراسات الشيخوخة - 14 (أبريل): 76-47 - تم الاطلاع في 03 مايو 2202. https://doi.org/10.1016/j.jaging.2017.04.003

وينكلر، هرنان، إليزابيث روبيرت بولمر، هيلما موت 7102 - توسيع تغطية التأمين الاجتماعي للعمال غير النظاميين - واشنطن العاصمة: البنك الدولي - تم الاطلاع في 03 مايو 2202. http://documents1.worldbank.org/curated/en/798051502894913219/pdf/118728-NWP-PUBLIC-P164623-28p-ExpandingSocialInsuranceCoveragetoInformalWorkers.pdf

البنك الدولي 0202 - "العمالة في الزراعة» - موقع بيانات البنك الدولي - 3 يناير - تم الاطلاع في 03 مايو 2202. https://data.worldbank.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS

مركز السياسات الدولية للنمو الشامل (IPC-IG)

SEPS 702/902, Centro Empresarial Brasília 50, Torre B — Asa Sul
70.390-025 Brasília/DF, Brazil +55 61 2105 5000

CC2681AR/1/11.22